RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الشهري

تقرير الحالة الإيرانية

مايو ويونيو 2026

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

ISSN 1658-8320

التقريـــر الشهـــري

تقريـــر الحالـــة الإيرانيـــة

مايو – يونيو 2026م

رقـــم ردمـــد: 8320 1658

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشـــر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

www.Rasanah-iiis.org

المحتويات

ملخص تنفيذي..... 4

تطـــورات الشـــأن الداخلـــي الإيرانـــي 8

جدل وانقسامات إيرانية بشأن التوصل إلى مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة 9

أولاً: متشددو إيران يرفضون بشكل قاطع مذكرة التفاهم مع واشنطن..... 9

ثانياً: مسوغات المؤيدين لمذكرة التفاهم 11

الخلاصة 13

الاقتصاد الإيراني مرحلة الركود التضخمي: الأسباب والتداعيات

وفرص المواجهة..... 13

أولاً: أسباب الركود التضخمي في إيران 14

ثانياً: مظاهر كارثية للركود التضخمي في الأسواق الإيرانية 15

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية وفرص المستقبل 16

الخلاصة 17

قنديل البحر وسؤال إعادة بناء القدرات العسكرية الإيرانية..... 17

أولاً: روايات عدة تفسر مشاهدات الطيار الأمريكي في سماء إيران 18

ثانياً: إيران تحاول استعراض قوتها رغم التآكل الكبير في قدراتها العسكرية 19

الخلاصة 20

الحوزة وتعزيز شرعية خامنئي الابن 21

أولاً: هندسة الشرعية والاعتراف بمرجعية الابن..... 21

ثانيًا: آثار فتوى همداني وانعكاساتها 23

خلاصة..... 24

التفاعلات الإيرانيـة العربيـة والإقليـميـة..... 25

الحكومة العراقية الجديدة بين تحديات الداخل وضغوط الخارج..... 26

أولاً: بيئة وملامح تشكيل الحكومة الجديدة..... 26

ثانيًا: دلالات قبول 3 ميليشيات تسليم السلاح للدولة..... 28

ثالثاً: تقييم حملة الزيدي لمحاربة الفساد..... 30

الخلاصة 31

"حزب الله" بين الترتيبات الإيرانية-الأمريكية.. وإعادة تشكيل

المعادلة الأمنية في لبنان..... 31

أولاً: حزب الله بين التفاوض الإيراني-الأمريكي وترتيبات ما بعد الحرب..... 32

ثانياً: المسار اللبناني-الإسرائيلي وإعادة تشكيل المعادلة الأمنية في لبنان 33

الخلاصة..... 35
المعضلة الإسرائيلية في مذكرة التفاهم الإيرانية-الأمريكية 35
أولاً: محددات الموقف الإسرائيلي من مذكرة التفاهم..... 36
ثانياً: محددات الموقف الإيراني من إسرائيل في مذكرة التفاهم 37
ثالثاً: محددات الموقف الأمريكي من إسرائيل في مذكرة التفاهم..... 38
الخلاصة..... 40

الملخـــص التنفيـــذي

يسلِّط تقرير الحالة الإيرانية لشهري مايو ويونيو 2026، الضوء على أبرز التطورات التي شهدتها إيران خلال هذه الفترة، على المستوى الداخلي نناقش آخر التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية الفكرية، وعلى الصعيد الخارجي نتناول علاقات إيران بمحيطها العربي والإقليمي، كالعراق ولبنان وإسرائيل.

داخلياً وعلى المستوى السياسي، أثارت مذكرة التفاهم الموقعة في 18 يونيو بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء العمليات العسكرية، جدلاً حاداً في إيران، حيث انقسمت الأطراف السياسية والأمنية بين تيار يرى فيها مخرجاً ضرورياً من مأزق الحرب ومنع تصعيد الأزمة، وآخر يرى فيها تنازلاً يمسّ المصالح والسيادة الوطنية وتفريطاً في أوراق الضغط الاستراتيجية التي تمتلكها طهران، خاصةً في ظل عدم وجود التزام أمريكي واضح بشأن رفع العقوبات الاقتصادية ودفع تعويضات لإيران جرَّاء الدمار الهائل الذي تعرَّضت له خلال حرب الأربعين يوماً. ويبدو أنَّ مواقف المتشددين الرافضة لمذكرة التفاهم لم تكن متوافقةً هذه المرة مع مصالح النظام، فالحرس الثوري الذي غالباً ما يُحسب على المتشددين، سعى لتخفيف الضغط على الحكومة والفريق المفاوض، بالدفاع عن المذكرة والتنديد بالاتهامات التي طالت قاليباف وعراقجي.

وعلى مستوى التطورات الاقتصادية، دخلَ الاقتصاد الإيراني رسمياً خلال العام الإيراني 1404هـ.ش (مارس 2025 – مارس 2026) مرحلة ركود تضخمي حاد، حيث سجل نمواً سالباً بلغ -0,7% مقابل تضخم سنوي وصل إلى 83% حتى يونيو 2026، وهو أعلى معدل تسجلهُ البلاد منذ عام 1943. ويعود هذا الوضع إلى تراجع جميع مكونات الطلب الكلي كالاستهلاك الخاص، والاستثمار الثابت، والصادرات والواردات، نتيجة

التأثير المزدوج للحرب التي شهدتها إيران نهاية فبراير 2026 والعقوبات الاقتصادية المتراكمة، إلى جانب النمو الحاد في السيولة والقاعدة النقدية بنسب تجاوزت 53% و61% على التوالي. وقد ترتَّب على ذلك أضرار مادية طالت نحو 23 ألف منشأة صناعية، وفقدان ما بين مليون إلى مليوني فرصة عمل، وتآكل حاد في القدرة الشرائية خاصةً مع ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 134%. وتتوقَّف سرعة تعافي الاقتصاد الإيراني على انحسار التوترات العسكرية، واستعادة الصادرات النفطية وغير النفطية وتخفيف العقوبات، وتشديد السياسة النقدية، وإعادة إعمار البنية التحتية والمنشآت الإنتاجية المتضررة؛ ما يضع النظام الإيراني أمام اختبار حقيقي للصمود.

عسكرياً، أثارت شهادة الطيار الأمريكي التي تناقلتها تقارير إعلامية بشأن مشاهدته تشكيلات غير مألوفة في سماء إيران، تتكون من طائرات مسيّرة إيرانية مترابطة تتحرك كوحدة واحدة، نقاشاً حول مدى قدرة إيران على تجديد ترسانتها العسكرية وتطويرها خلال الحرب. تؤكد الضربات الأمريكية والإسرائيلية الواسعة التي تعرَّضت لها منظومة التسليح كاملةً خسارةَ إيران قدراً كبيراً جداً من قدراتها العسكرية، وصعوبة تعويضها نظراً لاستهداف الكثير من المصانع التي توفر احتياجات أساسية لعملية الإنتاج العسكري، لكن في المقابل هناك غموضٌ يكتنف حجم الترسانة ومدى تضررها بشكل دقيق، وأدوار القوى الأخرى المنافسة في دعم إيران عسكرياً، واحتمالات تطوير منظومات في الطيران المسير الذي راكمت فيه إيران بعض الخبرات، وعلى الأرجح ستبقى المواجهات العسكرية المحتملة في ظل الاتفاق الهش مع الولايات المتحدة، هي الاختبار العملي لحجم تآكل القدرات العسكرية الإيرانية والمجالات التي طورتها.

أيديولوجياً، يرصدُ التقرير مساعي عدد من المراجع والشخصيات الدينية المحسوبة على خط ولاية الفقيه إلى بناء شرعية حوزوية لمجتبى خامنئي، في ظل أزمة دينية ودستورية صاحبت انتقال السلطة إليه. وتتمثل أبرز أدوات هذه الشرعنة في فتوى حسين نوري همداني بجواز دفع الوجوه الشرعية إليه، ووصفه بأنه «فقيه جامع للشرائط»، فضلًا عن شهادات أخرى تؤكد اجتهاده وأهليته. ولا تُفهم هذه المواقف باعتبارها أحكاماً فقهية صرفة، بل على أنها جزءٌ من عملية «هندسة للشرعية» تهدف إلى نقله من موقع الابن النافذ داخل بيت القيادة إلى موقع المرجع والولي الفقيه، وإظهار انتقال السلطة باعتباره استمراراً شرعياً لنظام ولاية الفقيه، وليس توريثاً عائلياً يتعارض مع خطاب الثورة والدستور. وتحملُ هذه العملية تداعيات متباينة؛ فهي قد تُعزز موقع مجتبى داخل مؤسسات النظام، لكنها قد تؤدي في الوقت نفسه إلى تعميق الانقسام داخل الحوزة الشيعية عموماً،

سيما في النجف والأوساط التقليدية في قُم، وإلى اتهام الدولة بتسييس الاجتهاد وإخضاع المرجعية لمقتضيات التوريث. كما تمنح المعارضة والمجتمع الإيراني أمارات على تحول الجمهورية الإسلامية نحو ما يمكن اعتباره بـ«الملكية الفقهية»، حيث تُغلف الوراثة السياسية بمفاهيم الفقاهة والأهلية الأصولية. ومن ثم تبدو فتوى همداني وأضرابه من المراجع، اختبارًا لقدرة النظام على تمرير انتقال السلطة بلغة دينية، لكنها تظل سلاحًا ذا حدين؛ فهي تمنح شرعيةً مؤسسيةً محدودة، في مقابل إضعاف استقلال الحوزة والطعن في الأساس النظري والسياسي لولاية الفقيه.

أما العلاقات الخارجية الإيرانية مع المحيط العربي والدول الإقليمية، فقد كانت حافلةً بالتطورات والأحداث المهمة. فعلى الصعيد العراقي، ناقش التقرير بيئة تشكيل الحكومة التي حصل فيها الشيعة على 9 حقائب من أصل 14 حقيبة، حيث تشكَّلت في ظل صراع بين التحالفات الشيعية على توزيع الحقائب الوزارية، والفيتو الأمريكي على مشاركة الشخصيات التابعة للميليشيات المدعومة من إيران، ومطالبة رئيس الحكومة علي الزيدي بالتعهد بالالتزام باتخاذ خطوات فعلية تجاه حصر السلاح ومحاربة الفساد، وتشَّكلت أيضًا في ظل مساع شيعية لتشكيل (تحالف الأقوياء) لإعادة تجميع مراكز الثقل التقليدي وعودة الحرس القديم إلى واجهة المشهد. وفي حدث آخر، استجابت ثلاث ميليشيات لدعوات تسليم السلاح، وأقبلت على تسليمه كوديعة للدولة لحساباتها الخاصة بتوازن تسلح قوى الفصائل، واقتصر الزيدي في سردية حصر السلاح على مستوى الميليشيات المنفلتة فقط، وتجاهل مستويين آخرين هما الحشد الشعبي والمنطق الميليشياوي السائد بالعراق، كما أنه لم يكشف عن آلية حصر السلاح بيد الدولة. وقدَّرت التقييمات حملة الزيدي لمكافحة الفساد بأنها انتقائية طالت شخصيات من المستويين الثاني والثالث ضمن مستويات الشخصيات النافذة بالعراق، وتجاهل المستوى الأول (الحيتان أو التماسيح كما ينعتُهم العراقيون)، من الرموز النافذة والراعية للمنطق الميليشياوي، والذين يُنظر إليهم على أنهم يتحملون المسؤولية الأكبر في قضايا هدر المال والفساد.

وفي لبنان، شهد شهرا مايو ويونيو 2026 تطورات متسارعة تتعلَّق بتداعيات الحرب الأمريكية والإسرائيلية على إيران وانعكاساتها على ملف حزب الله، وما فتحتهُ من مسار تفاوضي بين واشنطن وطهران لاحتواء تداعيات المواجهة ومنع تجددها. ففي مايو، انصب الاهتمام على موقع حزب الله ضمن حسابات المفاوضات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، وسط تباين واضح بين الضغوط الأمريكية الرامية إلى تقليص النفوذ الإيراني الإقليمي، وتمسك طهران بأن دعمها للحزب لا يمثل بنداً قابلاً للمساومة في أي تفاهمات مع واشنطن.

ومع تقدم هذه المفاوضات خلال يونيو 2026، لم يعُد النقاش يقتصرُ على ما إذا كان حزب الله يمثل ورقة تفاوض بين الطرفين، بل اتجه نحو الكيفية التي ستنعكسُ بها الترتيبات الإقليمية الجديدة على مستقبله ودوره داخل لبنان. وفي هذا السياق، برز مسار لبناني-إسرائيلي برعاية أمريكية استهدفَ معالجة الملفات الحدودية والأمنية عبر مؤسسات الدولة اللبنانية، في موازاة توجه أمريكي لإعادة تشكيل المعادلة الأمنية في لبنان؛ بما يحدُ من ارتباطه بالتوازنات الإقليمية التي حكمتهُ خلال السنوات الماضية.

وبشأن التوتر الإيراني-الإسرائيلي، دفع التباين بين إدارة ترامب وحكومة نتنياهو إلى تهميش إسرائيل من مسار التفاوض الأمريكي-الإيراني إلى درجة حجب مضمون مذكرة التفاهم عن تل أبيب. وقد نجمَ عن ذلك تعقيدات كبيرة نظراً لارتباط أول وأهم بند في المذكرة بالموقف الإسرائيلي من الجبهة اللبنانية، وارتهان مفاوضات الاتفاق النهائي على مدى الالتزام به؛ وبذلك تتضاعف هشاشة المذكرة، وتصعّب أكثر احتمالات التوصل لاتفاق نهائي خلال ستين يوماً، كون حسابات الأطراف الثلاثة باتت تميلُ أكثر للمعادلة الصفرية، وذلك لتداخل المصالح الاستراتيجية والأمن القومي للدول مع الاعتبارات الداخلية للحكومات والأنظمة السياسية بين القوى المتصارعة، بدايةً من حكومة نتنياهو مروراً بشرعية النظام الإيراني ووصولاً إلى علاقة ترامب بحركة "اجعل أمريكا عظيمة مرةً أخرى" (MAGA).

تطـــــورات الشـــــأن الداخلـــــي الإيرانـــــي

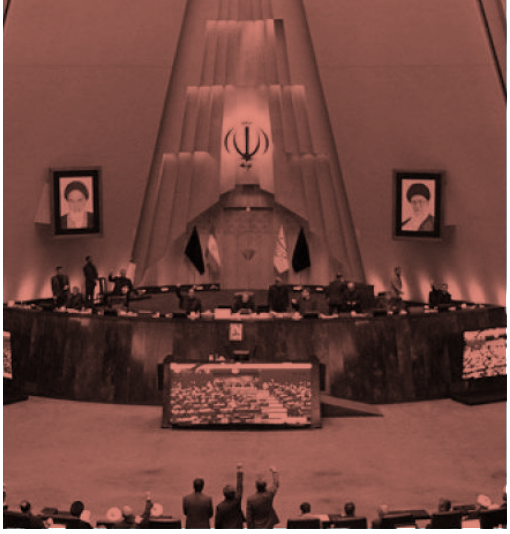

ألقت الحـرب المشـتركة التـي خاضتها كلٌ الولايـات المتحـدة وإسـرائيل ضـد إيـران، خلال شـهري مايـو ويونيـو 2026، بظلالهـا وانعكاسـاتها على الداخـل الإيراني؛ وذلك في مختلف المسـتويات السياسـية الاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية.

وتتمثَّل محاور الشأن الداخلي في التالي:

- جدل وانقسـامات إيرانية بشأن التوصل إلى مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة
- الاقتصاد الإيرانـي مرحلة الركود التضخمي: الأسباب والتداعيات وفرص المواجهة
- قنديـل البحر وسـؤال إعادة بنـاء القدرات العسكرية الإيرانية
- الحوزة وتعزيز شرعية خامنئي الابن

جدل وانقسامات إيرانية بشأن التوصل إلى مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة

بعد حرب مدمرة استمرت لنحو 40 يوماً، وقَّع كلٌ من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والإيراني مسعود بزشكيان بشكل منفصل في 18 يونيو 2026، على مذكرة تفاهم، احتوت على إطار زمني مدته 60 يوماً للتفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني. كما تدعو المذكرة إلى وقف فوري للعمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، وإلى الاحترام المتبادل لسيادة الدول، وفتح مضيق هرمز.

ومقابل ذلك التزمت واشنطن برفع تدريجي لحصارها البحري عن الملاحة الإيرانية، ومنح استثناءات لصادرات النفط الإيرانية، وإتاحة الوصول إلى الأصول الإيرانية المجمدة أو الخاضعة للقيود، والعمل على تخفيف العقوبات.

ورغم أن هذه المذكرة قد أدَّت إلى توقف الحرب والهجمات الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، غير أنها أفرزت انقساماً داخلياً حاداً بين التيارات السياسية، وكشفت عن جدل عميق بين من يرى في الاتفاق مخرجاً ضرورياً من مأزق الحرب ومن يرى فيه تنازلاً يمسّ السيادة الوطنية وتفريطاً في أوراق الضغط الاستراتيجية التي تمتلكها طهران.

نتناول هذه القضية من خلال مناقشة المحورين التاليين؛ أولاً: متشددو إيران يرفضون بشكل قاطع مذكرة التفاهم مع واشنطن. ثانياً: مسوغات المؤيدين لمذكرة التفاهم.

أولاً: متشددو إيران يرفضون بشكل قاطع مذكرة التفاهم مع واشنطن

مع تزايد وضوح المؤشرات الدبلوماسية التي تدل على إمكانية نجاح الوساطة الباكستانية بين الولايات المتحدة وإيران في إحراز تقدم بشأن التوصل لمذكرة تفاهم حول وقف الهجمات وموعد استئناف المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، دخل المناخ السياسي في إيران مرحلة من الجدل والانقسام بشأن هذه الخطوة. فالمتشددين بالتيار المحافظ، لم يحذروا فقط من مبدأ التوصل لتفاهم مع الإدارة الأمريكية، بل أيضاً من «عواقبه الاستراتيجية»، لأنهم يرون أن مذكرة التفاهم هي بمثابة تفريط في السيادة والمصالح الوطنية، خاصةً في ظل عدم وجود ضمامات كافية لرفع العقوبات المفروضة على إيران، وغياب أي التزام صريح من قبل الولايات المتحدة بدفع تعويضات لإيران جرَّاء ما لحق بها من دمار خلال حرب الأربعين يوماً، فضلاً عن تجاهلها لمسألة السيادة الإيرانية على مضيق هرمز.

يشكك المتشددون في التزام واشنطن بأي تعهدات دولية مستقبلية؛ وبالتالي يشددون على أن العودة إلى طاولة المفاوضات هي تكرار لتجارب الماضي المكلفة، وذلك في إشارة إلى خروج ترامب من الاتفاق النووي في أغسطس 2018، ودوره في إعادة فرض العقوبات الاقتصادية المشددة على إيران، ثم مشاركته في قصف المفاعلات النووية خلال حرب الإثني عشر يوماً في يونيو 2025

وأخيراً تعرُّض إيران لحرب مدمرة في نهاية فبراير 2026، استهدفت البنية التحتية والقيادتين السياسية والعسكرية.

تتعدَّد الأطراف المعارضة للتوافق مع الولايات المتحدة، وتتباين أهدافها، نظراً لاختلاف مرجعياتها الأيديولوجية، ومصالحها الاستراتيجية، ويمكن إجمالها في التالي:

1. جبهة الصمود والتي دأبت على عرقلة المفاوضات مع أمريكا لسنوات، على رأسها الأمين الأسبق للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي وصولًا إلى شخصيات مقربة منه مثل حميد **رسائي ومحمود نبويان**. بالنسبة لهذه الجبهة، لا يُعد التفاوض مع أمريكا مجرد تفاهم دبلوماسي، بل هو فشل في الهوية. لطالما ردَّد المتشددون بجبهة الصمود أن المقاومة هي الحل، وأن التفاوض يعني التراجع، وأن أي تنازل هو مقدمة للانهيار، وبالتالي فإن إي اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي أو أي قضية خلافية أخرى، سيؤدي إلى اضعاف هوية هذه الجبهة والتي تقوم على العداء لأمريكا وعدم التفاوض معها[1].

كمثال على مواقف هذه الجبهة الرافضة للتوافق مع أمريكا، وصفت شخصيات مثل محمود نبويان، الاتفاق المحتمل بأنه «ضرر محض»، لأن المذكرة لن ترفع بشكل جذري العقوبات الرئيسية التي فرضها الولايات المتحدة ومجلس الأمن. كما حذر من قضايا مثل إضعاف سيطرة إيران على مضيق هرمز، وجعل مصير اليورانيوم المخصب رهينًا بقرار واشنطن. وكرّر أمير حسين ثابتي ادعاء محمود نبويان على قناته في تيليجرام، فكتب: «بحسب المعلومات المتوفرة، فإن نص الاتفاق المحتمل أسوأ من خطة العمل الشاملة المشتركة». لن يُحقق هذا الاتفاق انفتاحًا اقتصاديًا ولن يمنع الحرب[2].

2. مجموعة ثانية، مقرَّبة فكريًا وسياسيًا من رجل الدين محمد مهدي ميرباقري، تعتبر أكثر تطرفاً من بقية المحافظين، إذ تتسم بنظرة راديكالية وأيديولوجية متشددة. بالنسبة لهذه المجموعة، لا تقتصر قضية الخلاف مع أمريكا على مضيق هرمز والعقوبات واليورانيوم فحسب، بل يرون أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تخوض معركة حضارية، معركة مع أمريكا والغرب والنظام العالمي القائم. لذا، يعتبرون أي اتفاق يؤدي إلى التراجع فهو خيانة للثورة والإسلام.

3. بعض القوى الشعبية والمجتمعية التي يحشدها النظام في المناسبات العامة والاحتجاجات المؤيدة له ولسياساته، ترفض هي الأخرى التوافق مع الولايات

(1) صدای آمریکا، مخالفان توافق با آمریکا از چه طیف‌هایی هستند؟ (28 خرداد 1405ه.ش)، تاریخ الإطلاع: 2026/7/5م.
https://bit.ly/4vlbBv9

(2) رویداد 24: جدال داخلی بر سر توافق احتمالی؛ صف‌بندی جدید در سیاست ایران، (23 خرداد 1405ه.ش)، تاریخ الإطلاع: 2026/7/5م. https://bit.ly/4w0dpel

المتحدة. فمنذ حرب الاثني عشر يوماً في يونيو 2025 والحرب الأخيرة التي شنتها الولايات المتحدة واسرائيل على إيران في نهاية فبراير 2026 واستمرت لأربعين يوماً، خرجت هذه القوى إلى الشوارع وهتفت بشعارات الانتقام والثأر لدماء المرشد علي خامنئي وبقية القادة العسكريين والسياسيين، وتطالب بتدمير إسرائيل وخروج الولايات المتحدة من المنطقة. ورغم إدراكهم لحقيقة أنهم كانوا مجرد أدوات في يد بعض القيادات، لكن الخلافات العميقة بشأن التفاوض مع الولايات المتحدة من عدمه، قادتهم للوقوف في صف الرافضين للتفاهم والتفاوض مع الولايات المتحدة.

4. هناك مجموعات أخرى ترفض التفاوض والتوصل إلى اتفاق مع إدارة ترامب، لكونها مستفيدةً اقتصادياً من العزلة والعقوبات الأمريكية والدولية المفروضة على إيران، مثل رجال الأعمال الذين يُعينون النظام بالتحايل والالتفاف على العقوبات، ووسطاء بيع النفط، وشبكات العملات الأجنبية، والشركات الوهمية؛ وبالتالي فإن الاتفاق بالنسبة لهم يعني الخطر والانكشاف ونهاية التجارة السرية.[1]

ثانياً: مسوغات المؤيدين لمذكرة التفاهم

بالنسبة للحكومة والمؤيدين لمذكرة التفاهم، فإن الاتفاق مع الولايات المتحدة هو فرصة مناسبة لفرض إرادة الأمة الإيرانية وخطوة ضرورية نحو إنهاء الحرب ومنع تصعيد الأزمة، فضلًا عن كونه إعلاناً صريحاً بفشل الهدف الذي خططت له واشنطن وإسرائيل بداية الحرب، وهو الإطاحة بالنظام أو الاستسلام الكامل.

فالرئيس الإيراني مسعود بزشكيان حذَّر من وجود تيارات داخلية وخارجية تسعى لتقويض الوحدة الوطنية وعرقلة الاتفاقيات[2]، ساندهُ في ذلك رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف الذي شن هجوماً على من وصفهم بالمتشددين مطالباً إياهم بالكف عن تعطيل المفاوضات، واتهم البعض بأنهم لا يقدمون أي مساعدة لا في ساحة المعركة، ولا في مجال الدبلوماسية[3].

ومن بين المؤيدين لمذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة، الرئيسان الأسبقان محمد خاتمي وحسن روحاني، واللذين بذلا جهوداً حثيثة خلال حكومتيهما لحل الخلافات مع الولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي. فالرئيس حسن روحاني الذي خاض مفاوضات ماراثونية مع مجموعة 5+1 أسفرت عن التوصل إلى خطة العمل المشتركة (الاتفاق النووي) في 2015، وخرج منه ترامب في 2018، فقد أشاد بمذكرة التفاهم واعتبرها خطوة أولى وناجحة

(1) صدای آمریکا، مخالفان توافق با آمریکا از چه طیف‌هایی هستند؟ مصدر سابق.
(2) هشدار پزشکیان از تلاشها برای تخریب وحدت ملی، (28 یولیو 2026)، تاریخ الاطلاع: 2026/7/5. https://bit.ly/3TuaNqw
(3) قالیباف به رادیکالها: مردم را آزار ندهید حرفهای ترامپ را غرغره نکنید، (1 یولیو 2026)، تاریخ الاطلاع: 2026/7/5. https://bit.ly/4wEICUd

أدت إلى إعلان نهاية الحرب، لكنه حذر من «أن مهلة الستين يوماً والتي تم تحديدها للتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن القضايا الخلافية ستكون مصيرية وحاسمة بالنسبة لإيران والمنطقة» أما محمد خاتمي، فقد رحَّب أيضاً بمذكرة التفاهم وعبر عن سعادته البالغة إزاء الخطوة التي وصفها بالشجاعة[1].

العضو السابق في البرلمان حشمت الله فلاحت بيشه، وجَّه اتهامات لاذعة لبعض المتشددين بأنهم بصدد إيجاد موانع شرعية وخلق عقبات دينية، لإفشال المفاوضات والعمل الدبلوماسي وذلك عبر الادعاء بأن القرآن يقول إن السلام الدائم يكمن في الحرب لا في المفاوضات، ويعتقد بأن جزءاً من الحربين الكبيرتين اللتين تعرَّضت لهما إيران في يونيو 2025 وفبراير 2026، وعرقلة التوصل لاتفاق حول البرنامج النووي، كان نتيجةً لهذا النوع من المعتقدات[2].

ويبدو أن مواقف المتشددين لم تكن متوافقة هذه المرة مع مصالح النظام، فالحرس الثوري الذي غالبا ما يُحسب على المتشددين، سعى لتخفيف الضغط الذي تعرضت لها الحكومة والفريق المفاوض. فبعد الاعلان عن قرب التوقيع على مذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة، تعرض الفريق المفاوض لانتقادات شديدة وصلت إلى حد الاتهام بالخيانة، كما أظهرت مقاطع فيديو نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تجمعات في مشهد هتف خلالها المتظاهرون بشعارات مناهضة لوزير الخارجية عباس عراقجي، ووصفوه بالعمالة وفي العاصمة طهران، ردَّد المتظاهرون هتافات مناهضة لكل من عراقجي ورئيس البرلمان محمد باقر قاليباف[3]. ليخرج ممثل المرشد في الحرس الثوري عبد الله حاجي صادقي للتنديد بهذه الاتهامات ووصف هذه الممارسات بالخروج عن مسار الولاء، معتبراً أن وصف مذكرة التفاهم المبرمة بين الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان والرئيس الأميركي دونالد ترامب بـ «الباطلة» لا يتوافق مطلقاً مع روح رسالة القيادة السياسية والدينية العليا في البلاد[4]. وحتى عضو مجلس الخبراء محمد مهدي مير باقري المعروف بمواقفه المتشددة، ويناصره كما أشرنا أعلاه عددٌ كبير من المتشددين الذين يناهضون التفاوض مع إدارة ترامب، فقد أدلى بأكثر التصريحات إثارة للاهتمام، عندما حثَّ صراحةً على الامتناع عن نشر القلق والهم والتوتر بين الناس، ودعا للحفاظ على نظرة متفائلة

(1) بی بی سی فارسی، واکنش‌ها در ایران به تفاهم‌نامه ایران و آمریکا؛ از حمایت دو رئیس جمهور سابق تا «سکوت آن یک نفر» (18 یونیو 2026)، ، تاریخ الاطلاع: 2026/7/5. https://bit.ly/44lZEun

(2) فلاحت‌پیشه: افراطیون به دنبال ایجاد منع شرعی برای مذاکره هستند | جریان‌هایی که فرصت‌های دیپلماسی را به جنگ تبدیل کردند، باید محاکمه شوند، (17 خرداد 1405 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 2026/7/5. https://bit.ly/4vWzTwx

(3) توافق احتمالی ایران و امریکا به بحران تازه در جمهوری اسلامی تبدیل شده است، (24 خرداد 1405هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 2026/7/6. https://bit.ly/44Z1O36

(4) الحرس الثوري يدافع عن مذكرة التفاهم ويرفض تخوين المفاوضين، (4 يوليو 2026)، تاريخ الاطلاع: 2026/7/7. https://bit.ly/4pd8cgu

وإيجابية، مؤكداً أن المرشد الأعلى يمارس رقابةً جادة، ويقدِّم التوجيهات اللازمة على ساحة المفاوضات[1].

الخلاصة:

ثمة تشاؤمٌ تاريخي إيراني تجاه الولايات المتحدة، وقلقٌ من تكرار تجارب الماضي ما دفع بعض المتشددين إلى النظر بعين الشك إلى أي اتفاق مع واشنطن. لا يرتكز الرافضون لمذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة على أُسس أيديولوجية فحسب، بل تتغذى أيضاً من تجربة الاتفاق النووي، وانعدام الثقة بالولايات المتحدة، والمخاوف الأمنية، واحتمالية الانتقال إلى قضايا أخرى غير البرنامج النووي كالقدرات الصاروخية والنفوذ الإقليمي. كما لا يخلو رفض التفاوض من التنافس بين التيارات السياسية؛ لأن أي تفاهم أو اتفاق قد تتوصَّل إليه حكومة بزشكيان أو حتى رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف، قد يُغيّر موازين القوى السياسية في الداخل.

تعرَّض الاتفاق الإيراني-الأمريكي إلى سلسلة من الاختراقات خلال الأيام الماضية، وهو وضعٌ يكشف عن هشاشة هذا الاتفاق الذي تحيط به عوامل كثيرة قد تؤدي إلى انهياره في أي وقت، رغم الآمال التي رافقت الإعلان عنه باعتباره خطوةً نحو تهدئة التوتر في الشرق الأوسط وتقليص تداعياته على الاقتصاد العالمي، كما أن مهلة الـ60 يوماً التي حددتها مذكرة التفاهم للتوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، قد تبدو قابلةً للتمديد إلى أجل غير محدد.

الاقتصاد الإيراني مرحلة الركود التضخمي: الأسباب والتداعيات وفرص المواجهة

يحلل الملف الاقتصادي لشهري مايو ويونيو 2026، وضع الاقتصاد الإيراني بعدما دخل رسمياً خلال العام الإيراني 1404هـ.ش (مارس 2025 – مارس 2026) مرحلة الركود التضخمي، ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع حتى نهاية العام، إذ كشفت إحصاءات البنك المركزي الإيراني تسجيلَ النمو الاقتصادي في العام المذكور لمعدل سالب (– 0,7 %)، مع تضخم سنوي بلغ 83% حتى شهر يونيو، كأعلى معدل تسجله إيران منذ عام 1943. ويُعد الركود التضخمي مرحلةً حرجةً اقتصادياً، خاصةً إذا طالت وامتدت للعام التالي؛ لكونها تُسفر عن تداعيات سلبية على معدلات التشغيل ومستوى المعيشة وعجز الموازنة والاستقرار النفسي والاقتصادي والأمني.

ويعرف الركود التضخمي بأنه وضع يدخلُ فيه الاقتصاد في حالة تجمعُ بين تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبين ارتفاع مستمر في مستويات الأسعار. وهو ما حدث في إيران نتيجة مجموعة من الأسباب التي نذكرها فيما يلي:

(1) چه چیزی را «نمی پذیرم»؟ | ماجرای شعار علیه عراقچی و قالیباف چیست؟ (24 خرداد 1405 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 2026/7/6. https://bit.ly/4vtOMpp

أولًا: أسباب الركود التضخمي في إيران

1- نمو سلبي لمكونات النمو الاقتصادي الخمسة (الإنفاق الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمار الثابت، والصادرات والواردات) أي حدوث تراجع في نمو هذه المحفزات بسبب اجتماع تأثير الحرب والعقوبات؛ وبالتالي تراجع الطلب الكلي في الاقتصاد ودخول النمو الاقتصادي في مرحلة الركود.

وجاء نمو مكونات الطلب النهائي في الاقتصاد الإيراني على النحو التالي:

أ.الاستهلاك الخاص: انخفض نمو استهلاك القطاع الخاص أو العائلي بنسبة 1,4% خلال العام 1404هـ.ش (مارس 2025 – مارس 2026) مع العلم أن الاستهلاك العائلي[1] مسؤول عن قرابة 45% من الإنفاق المكون للناتج المحلي الإجمالي الإيراني، وتراجعهُ مؤشرٌ على تراجع القدرة الشرائية نتيجة التضخم الحادث في البلاد.

ب. إجمالي تكوين رأس المال الثابت: يؤثر إجمالي تكوين رأس المال على القدرات الإنتاجية الحالية والمستقبلية والنمو الاقتصادي ومستوى التشغيل والرفاهية، ونجدُه تراجع بنسبة 2,5%، كمؤشر على تراجع الحافز الاستثماري وتزايد حالة عدم اليقين تجاه المستقبل، وربما محدودية تمويل المشروعات. ومثَّل إجمالي الإنفاق على رأس المال الثابت قرابة 28% من الإنفاق المكون للناتج المحلي الإجمالي الإيراني لعام 2024[2] وقد كان ذلك قبل دخول إيران في حربين وعقوبات مشددة.

ج.الإنفاق الحكومي: ارتفع الإنفاق الحكومي خلال العام بنسبة 1,4%، وعلى الرغم من ارتفاعه لم يكن له أثرٌ تعويضيٌ كبير في تحفيز النمو، ويمثل الإنفاق الحكومي حوالي 14% من الإنفاق المكون للناتج المحلي الإجمالي الإيراني لعام 2024. ويوجه بالأساس إلى صرف الرواتب والمدفوعات الحكومية وتشغيل المرافق اليومية مع زيادة الإنفاق نحو النواحي العسكرية في أوقات الحرب.

د.الصادرات والواردات: تراجعت الصادرات بنسبة 13% والواردات بنسبة 20% خلال العام، في انعكاس واضح لتأثير الحرب على التجارة الخارجية للبلاد.

2- نمو القاعدة النقدية وارتفاع التكاليف: كان نمو كلاً من السيولة والقاعدة النقدية في إيران بنسب 53,3% و61,5% على التوالي من عوامل تعزيز التضخم في البلاد الذي تجاوز 83% حتى نهاية شهر مايو على أساس سنوي، إلى جانب التراجع الحاد في قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار الصرف الأجنبي، مما قاد إلى زيادة تكاليف الإنتاج والتأثير على جانب العرض الكلي، ناهيك عن التأثير على القوة الشرائية (الطلب الكلي).

(1) Iran: Household consumption, percent of GDP [Last viewed on7 July 07, 2026] https://bit.ly/4ydL85g
(2) Gross fixed capital formation (% of GDP) – Iran, Islamic Rep. [Last viewed on 7 July 07, 2026] https://bit.ly/4y95psQ

3- تأثير الحرب والعقوبات: لعلَّ العامل الأساسي الذي يقف وراء النمو السلبي لمحفزات النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم، أي دخول الاقتصاد الإيراني حالة الركود التضخمي، هو تأثير الحرب التي اندلعت في نهاية فبراير وتراكم العقوبات الاقتصادية على البلاد منذ سنوات. فمن ناحية استهدفت الحرب كثيراً من البنى الإنتاجية والتصديرية والتجارية في إيران مثل المصانع ومصافي النفط والموانئ التجارية وغيرها الكثير من الوسائل الإنتاجية؛ مما أثر على النمو والتشغيل في إيران، ومن ناحية أخرى أثرت سلاسل العقوبات المتراكمة سلبياً على قيمة العملة المحلية وأسعار الصرف الأجنبي، كما أدت إلى زيادة قيمة التعاملات التجارية مما أسفر عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص توفر بعضها، وينعكس في نهاية الأمر بتراجع الإنتاج والتشغيل وارتفاع مستويات الأسعار.

ثانياً: مظاهر كارثية للركود التضخمي في الأسواق الإيرانية

على الرغم من أن أثار الحرب لم تنعكس بوضوح حتى الآن في مؤشرات نمو الاقتصاد الإيراني المذكورة لتوقف هذه المؤشرات عند نهاية عام 1444هـ.ش (حتى 21 مارس 2026)، إلا أنه توجد مجموعة من الشواهد التي تُعزز دخول البلاد في مرحلة ركود تضخمي قد تطول أو لا، بناءً على المتغيرات المستقبلية؛ ولذا سنذكر فيما يلي بعض الظوهر الدالة على ذلك:

1.ارتفاعات حادة في مستويات الأسعار بالأسواق وتآكل القدرة الشرائية: أظهرت بيانات البنك المركزي الإيراني أن معدل التضخم في يونيو 2026 سجل أعلى معدل تضخم في البلاد منذ سنوات احتلال إيران خلال الحرب العالمية الثانية، أي قبل نحو ثمانية عقود، وذلك بعدما سجل التضخم السنوي لشهر يونيو 57,7% [1] وسجل التضخم في يونيو 83,1% مقارنةً بيونيو 2025 (التضخم النقطي) كما سجل التضخم الشهري في يونيو 7,4% مقارنةً بالشهر السابق له أي مايو 2026. هذا على المستوى الكلي، أما إذا ضيقنا منظور رؤيتنا للتضخم نجد أن أسعار الأغذية والمشروبات وحدها ارتفعت بنسبة 134% خلال يونيو الحالي مقارنةً بالعام الماضي، كما سجلت 11 محافظة إيرانية تضخماً سنوياً بلغ 100% أو أكثر.

هذه المعدلات غير المسبوقة والتي لم تحدث منذ عام 1943 عندما بلغ التضخم[2] 110,5%، هي انعكاس لضغوط معيشية كبيرة واقعة على عاتق الإيرانيين، وبخاصة على محدودي الدخل والفقراء وتزيد الفوارق بين الطبقات.

2. الاستثمار

يُعد التراكم الرأسمالي سواءً المادي

(1) التضخم السنوي لشهر يونيو: مقياس للتغير في متوسط مؤشرات أسعار المستهلكين للإثني عشر شهرا الماضية انتهاءً بشهر يونيو، مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة. وهو يقيس مستوى تغيرات الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً بعيداً عن المؤثرات المفاجئة ويكشف عن تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة وجدواها.

(2) التضخم يواصل اجتياح إيران... 11 محافظة تتجاوز حاجز 100%، (26/6/2026)، تاريخ الاطلاع: 8 يوليو 2026.
https://bit.ly/4wt8Okv

أو البشري في أي اقتصاد، واحداً من أهم محفزات النمو الاقتصادي على المدى القصير ورفع الإنتاجية ومستوى المعيشة على المدى الطويل. وإلى الآن لم يتضح الحجم الدقيق للضرر على قطاع الاستثمار بإيران، لكن المؤكد هو تعرُّض كثير من المنشآت الرأسمالية للدمار وتوقف الإنتاج وفقدان فرص العمل، وتشير إحصاءات إيرانية إلى تعرُّض 23 ألف منشأة صناعية للضرر المباشر.

وتعرَّضت كثيرٌ من المنشآت الرأسمالية الإيرانية لضرر كلي أو جزئي لحِقَ صناعات البتروكيماويات (تمثل ثلث صادرات إيران غير النفطة وتدر أكثر من 25 مليار دولار سنوياً) وصناعات الحديد والصلب والسيارات والبنى التحتية الأساسية من مطارات وجسور وطرق رئيسية وموانئ ومنصات نفط وغاز ومحطات كهرباء وغيرها من الأصول الرأسمالية داخل الاقتصاد.

3. البطالة وفقدان فرص العمل

أسفرت الحرب الأخيرة عن فقدان ما يتراوح بين 400 ألف فرصة عمل مباشرة، وتصل إلى مليون فرصة عمل مباشرة، ويرتفع الرقم كثيراً وفق تقديرات حتى يصل إلى مليونين، بإضافة الفرص غير المباشرة وفق تقديرات أولية لمسؤولين في الحكومة الإيرانية[1]، خاصةً في قطاعات مثل صناعة الصلب والبتروكيماويات مع تعرُّض 23 ألف منشأة صناعية للضرر المباشر، بجانب تأثر الأعمال بالانقطاع الطويل للانترنت المشغل الأكبر للعمالة الإيرانية (53% من إجمالي التوظيف).

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية وفرص المستقبل

ستخلق حالة الركود التضخمي التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني مجموعةً من التحديات الصعبة التي ستنعكس على الوضع المالي والاقتصادي للدولة والشعب على حدٍ سواء، نذكر أبرزها فيما يلي:

1. **تراجع الإيرادات الضريبية واتساع عجز الموازنة:** يؤدي انكماش الإنتاج والاستهلاك إلى انخفاض حصيلة الضرائب العامة مثل ضرائب الأرباح والقيمة المضافة، وهو ما يزيد الضغوط على المالية العامة، خاصةً مع تراجع الإيرادات الضريبية بالفعل خلال الفترة الأخيرة. في وقت تتزايد فيه النفقات الحكومية، خاصةً العسكرية والاجتماعية؛ مما يفاقم عجز الموازنة.
2. **استمرار تدهور قيمة العملة المحلية:** يساهم التضخم وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية في زيادة الضغوط على سعر الصرف، بما يرفع تكلفة الواردات ويغذي موجات تضخمية جديدة ترهق الإيرانيين.
3. **اتساع رقعة الفقر وتراجع الإنفاق على التعليم والصحة:** يؤدي تآكل الدخول الحقيقية إلى انضمام شرائح جديدة إلى دائرة الفقر، خاصةً بين أصحاب الدخول الثابتة؛ مما يضطر كثيراً من الأُسر إلى

(1) زلزله مهیب در بازار کاریک میلیون شغل در اثر جنگ نابود شد، (30 فروردین 1405هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: (9 یولیو 2026). https://bit.ly/4vpRnkb

تقليص الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية نتيجة الضغوط المعيشية.

4. **اتساع فجوة عدم المساواة:** تستفيد الفئات المالكة للأصول أو العملات الأجنبية نسبياً من التضخم، بينما تتحمل الفئات محدودة الدخل العبء الأكبر، بما يزيد التفاوت الاجتماعي.

5. **تراجع الإنتاجية والنمو المحتمل:** يؤدي انخفاض الاستثمار وتضرر البنية الإنتاجية إلى إضعاف القدرات الإنتاجية للاقتصاد على المدى المتوسط والطويل.

6. **تصاعد الضغوط الاجتماعية والنفسية:** يسهم استمرار التضخم والبطالة وتراجع الدخل في زيادة مستويات القلق والإحباط، بما قد ينعكس على الاستقرار الاجتماعي.

الخلاصة:

يكشف تحليل المسار الاقتصادي الإيراني خلال العام الأخير عن هشاشة بنيوية عميقة، حيث تضافرت تداعيات الحرب مع تراكم العقوبات لتدفع الاقتصاد نحو أسوأ حالاته منذ عقود، بما يهدد الاستقرار المالي والاجتماعي والنفسي لعموم الإيرانيين. إلا أنه لايزال هناك فرصة للتعافي، لكن سرعة خروج الاقتصاد الإيراني من الركود التضخمي سوف تعتمد على عدة عوامل على رأسها: انحسار التوترات العسكرية واستقرار الأوضاع الأمنية وستمثل استعادة الصادرات النفطية وغير النفطية العامل الأكثر تأثيراً في تحسين تدفقات النقد الأجنبي ودعم المالية العامة للدولة.

بينما يبقى ارتفاع أسعار النفط العالمية عاملاً مساعداً إذا اقترن بزيادة القدرة الإيرانية على التصدير وتخفيف العقوبات والقيود المفروضة على التجارة، كما سيتطلب احتواء التضخم الحاد تشديد السياسة النقدية والحد من نمو السيولة والقاعدة النقدية، إلى جانب استقرار سوق الصرف كما ستمثل إعادة إعمار البنية التحتية والمنشآت الإنتاجية وتخفيف العقوبات شرطاً أساسياً لاستعادة النمو وخلق فرص العمل التي تم فقدها، ما يضعُ النظام الإيراني أمام اختبار حقيقي للصمود.

قنديل البحر وسؤال إعادة بناء القدرات العسكرية الإيرانية

تبادلت إيران بعد فترة هدوء نسبي في الاشتباكات العسكرية -باستثناء الهجمات المتفرقة على السفن التجارية- ضربات مؤثرة مع خصميها الرئيسيين في الحرب وهما الولايات المتحدة وإسرائيل، فقد تعرّضت مواقع عسكرية إيرانية لهجمات دقيقة استهدفت منظومات الرادار والصواريخ والطائرات المسيّرة، وهي مواقع كانت بمعظمها بمنأى عن الضربات خلال الحرب إلى أن أُعلن وقف إطلاق النار في أبريل، كما استُهدفت مخازن الأسلحة الإيرانية بصواريخ وطائرات مسيّرة، أما المحاولات الإيرانية لضرب إسرائيل أو الأصول الأمريكية في الخليج فقد جرى اعتراضها، ويُقال إنها لم تخلّف سوى أضراراً محدودة؛ ومع ذلك، أثار تقرير صحفي حول قدرات إيران في مجال الطائرات المسيّرة ضجةً

واسعة، رغم أنه لم يستند إلى مصادر موثوقة أو مُسمّاة. في التقرير التالي نناقش محورين رئيسيين الأول: هو الروايات التي تفسر مشاهدات الطيار الأمريكي في سماء إيران، والثاني: محاولات إيران استعراض قوتها رغم التآكل الكبير في قدراتها العسكرية.

أولاً: روايات عدة تفسر مشاهدات الطيار الأمريكي في سماء إيران

تمثّل قصة الطائرة المسيّرة المعروفة إعلامياً بـ«قنديل البحر» إحدى أكثر الحوادث الجوية غموضاً في تاريخ القتال الجوي المعاصر[1]، ففي 3 أبريل 2026 وخلال عملية «الغضب الملحمي» تعرّضت مقاتلة أمريكية من طراز «إف -15» تحمل النداء «دود 44» لنيران معادية وسقطت فوق سفوح جبال زاغروس، وبحسب تقرير لشبكة «سي إن إن» وبالاستناد إلى مصادر غير مُسمّاة مطّلعة على جلسات التحقيق العسكري، فإن الطيار -وقبل لحظات من إصابته بما بدا أنه صاروخ محمول على الكتف- وصف مشاهدته ظواهر جوية غير مسبوقة، إذ أشار إلى طائرات مسيّرة متعددة تحلّق معاً في تشكيل منسّق وطائرات أكبر تبدو وكأنها متصلة بأخرى أصغر تتدلّى تحتها مثل الأرجل، وتتحرك جميعها كوحدة واحدة، ومن جهة أخرى وصف أحد المصادر المشهد بأنه «أشبه بكائن فضائي حقيقي»، فيما شبّهه آخر بـ«حقل ألغام طائر معلّق في الأجواء الإيرانية».

ولكن ما إن انتشر التقرير حتى بدأت الأسئلة تتصاعد حول مدى تطابق ما رآه الطيار مع ما نُقل عنه، فالشهادة لم تصدر مباشرة عن الطيار بل وصلت من خلال عدد من الوسطاء المجهولين، كما أن الرجل نفسه كان قد تعرّض لإسقاط طائرته قبل ذلك بخمسة أسابيع إلى جانب اثنين من زملائه في المرحلة الافتتاحية للعملية، وتشير التقارير إلى أنه أصيب بارتجاج في الدماغ أثناء محاولته القفز، والأدبيات الطبية واضحة بشأن تأثير الارتجاجات على الذاكرة، إذ تؤدي غالباً إلى فقدان أو تشويه الذكريات المرتبطة بالصدمة، وإذا أضفنا إلى ذلك عامل الأدرينالين الهائل والفوضى والإطار الزمني الحاسم لعملية القفز من مقاتلة تنفجر على ارتفاع شاهق، تصبح موثوقية أي مشاهدات سجّلها الطيار في تلك الثواني الأخيرة أمراً يصعب الوثوق به بشكل قاطع، وتتنافس ثلاث روايات على تفسير ما حدث تراوحت بين أخطاء إدراكية ناجمة عن الضغط النفسي أو وصول تكنولوجيا أجنبية متقدمة عبر قنوات سرية أو وجود عناصر عملياتية تابعة لقوات حليفة تعمل بشكل غير معلن تصادف مرورها في المجال الجوي نفسه من دون علم الطيارين المشاركين في العملية، وتحمل كل رواية فجوات في الأدلة وتعتمد على افتراضات لا يمكن التحقق منها بشكل مستقل بالوقت الراهن.

(1) Zachary Cohen and Katie Bo Lillis, 'Exclusive: Downed US pilot reported seeing Iranian drones swarm in 'jellyfish' formation,' CNN, June 23, 2026, [Last viewed on July 06, 2026] https://bit.ly/3QLpFA9

ثانياً: إيران تحاول استعراض قوتها رغم التآكل الكبير في قدراتها العسكرية

تُظهر الوثائق المتاحة صورة أوضح لحالة القدرات العسكرية الإيرانية في يونيو 2026 بعد الاستنزاف المتراكم منذ اندلاع حرب الأيام الاثني عشر، فخلال الأشهر التي سبقت يونيو نفّذت القوات الإسرائيلية والأمريكية آلاف الضربات الدقيقة التي أسفرت عن دمار نحو 60% من منصات الإطلاق الإيرانية، كما دُمّر معظم مخزون الصواريخ الباليستية داخل المستودعات، إضافةً إلى نحو 1500 صاروخ كان قيد الإنتاج، وقد تعرّض قطاع التصنيع نفسه لأضرار واسعة وعميقة عطّلت قدرة إيران على إعادة التأهيل والإنتاج الذاتي بشكل كبير.

ورغم هذا التآكل الكبير في القدرات العسكرية، استمرَّ تبادل الضربات خلال يونيو 2026 إذ حاولت إيران إثبات أن منظومتها الباليستية ما زالت قادرةً على تشكيل تهديد فعلي، ففي مطلع الشهر، أطلقت إيران نحو ثلاثين صاروخاً باليستياً باتجاه إسرائيل، وانضم إليها صاروخان أطلقهما الحوثيون من اليمن[1]. ورداً على ذلك، شنّ سلاح الجو الإسرائيلي في 8 يونيو موجة من الضربات على أهداف داخل إيران شملت عشرات البطاريات الجديدة ومنظومات الدفاع الجوي التي حاولت طهران نشرها لاستعادة القدرة على الكشف والاعتراض.

أما الموجة الثانية من الضربات فاستهدفت مباشرةً مجمعاً بتروكيماوياً صناعياً بمدينة ماهشهر جنوب غرب إيران يُستخدم لإنتاج المواد الكيميائية والمكوّنات الصلبة اللازمة لصناعة الصواريخ الباليستية[2]، وقد شكّل هذا الهجوم نكسةً هندسيةً كبيرة أخّرت قدرة الصناعة الصاروخية الإيرانية على إعادة التأهيل والإنتاج الذاتي.

وزاد عدم الاستقرار القيادي من تعقيد المشهد العملياتي الإيراني، خصوصاً بعد التغييرات اللافتة التي ظهرت داخل أسطول البحرية التابع للحرس الثوري، إذ قُتل محمد أكبرزاده –الذي يُرجّح أنه تولّى قيادة بحرية الحرس الثوري عقب وفاة قائده المباشر علي رضا تنكسيري– في كرمان بحادث سير[3] وفق ما ذكرته الرواية الرسمية، غير أن شهادات شهود عيان أشارت إلى سماع انفجارات بالمنطقة ما أثار تساؤلات حول الظروف الحقيقية لوفاته، وكان أكبرزاده –وهو أحد مهندسي استراتيجية إيران في مضيق هرمز– يُقدَّم رسمياً بصفة نائب قائد، تحت مسمى معاون سياسي أو «النائب السياسي»، ويبدو أنه تولّى القيادة فعلياً بعد وفاة القائد السابق.

---

(1) 'Iran Pounds Israel with Missiles, Vowing Further Crushing Reponse to Israeli Aggression,' Tasnim News Agency, June 07, 2026, [Last viewed on July 06, 2026] https://bit.ly/4w1dGhe

(2) Parisa Hafezi, Nayera Abdallah and Steven Scheer, 'Iran and Israel say they have halted strikes on each other for now,' Reuters, June 08, 2026, [Last viewed on July 07, 2026] https://bit.ly/4wEc3G5

(3) Deputy of the IRGC Navy Killed in Traffic Accident,' Iranwire, June 30, 2026, [Last viewed on July 07, 2026] https://bit.ly/44jOLJy

ورغم هذا التدهور المادي في القدرات العسكرية، قدّمت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية روايات متناقضة تعكس بوضوح جانب الحرب المعلوماتية في النزاعات الحديثة، ففي أواخر يونيو ادّعى العميد محمد يوسفي خوش قلب نائب قائد القوات الجوية التابعة للجيش، أن إيران حققت تقدماً مُطرداً في تقنيات الطائرات المسيّرة والدفاع الجوي، نافياً ما وصفه بـ«ادعاءات إعلامية معادية» حول ضعف منظومات الدفاع الجوي، وأكد أن البرامج التدريبية المنتظمة في أنحاء البلاد، إلى جانب ما وصفه بـ«الأمن الكامل» للحدود البرية والبحرية تُظهر جاهزية وديناميكية شبكة الدفاع الجوي الموحّدة[1]، إلا أن هذه الرواية تتناقض بوضوح مع الوقائع الميدانية الموثّقة في مصادر أخرى.

وبالمثل، صرّح العميد أحمد رضا بوردستان رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في الجيش منتصف يونيو: بأن القوات المسلحة الإيرانية انتقلت من العقيدة الدفاعية إلى العقيدة الهجومية، وأن تنفيذ عمليات استباقية بات خياراً متاحاً عند الضرورة[2]، وحذّر من أن إيران لم تكشف بعد عن كامل قدراتها، معتبراً أن طلب «العدو» وقف إطلاق النار هو «أوضح دليل على النصر»، غير أن هذه التصريحات تتعارض جذرياً مع الخسائر البنيوية الموثّقة ومع التحولات في التحالفات الإقليمية التي قيّدت موقع إيران الاستراتيجي بشكل جوهري.

الخلاصة:

واجهت إيران على المستوى الاستراتيجي قيوداً غير مسبوقة بعد توقيع مذكرة التفاهم بين إيران والولايات المتحدة في 26 يونيو، في حين استمرت وسائل الإعلام الرسمية في تقديم روايات متناقضة، إذ أصرّ القادة العسكريون على الحديث عن «نجاحات دفاعية» و«انتقال نحو العقيدة الهجومية» رغم التدهور الواضح في القدرات الميدانية، وتُبرز هذه التناقضات كيف تُعمي الحرب المعلوماتية القدرة على تقييم القدرات الفعلية خلال النزاعات النشطة، وتشير الوقائع إلى نظام يسعى إلى إظهار القوة بينما يعمل من موقع مُنهك، مستنداً إلى خطاب تعبوي لإخفاء التآكل العملياتي.

ويبدو مع بطء المفاوضات وتصاعد الضغوط الداخلية أن جميع الأطراف تستعدُ للجولة المقبلة من المواجهة، فنافذة الوقت المتاحة أمام طهران لإعادة بناء ترسانتها المحلية واستيراد منظومات دفاع جوي حيوية من روسيا والصين ودول أخرى متقاربة سياسياً قصيرة للغاية، وسرعان ما سيُختبر خطاب «الصمود والقوة» إذا لم تُخفَّف المواقف المتشددة.

(1) Contrary to enemy propaganda, Iran's defense sector continues to make breakthroughs: Army's deputy chief,' PressTV, June 29, 2026, [Last viewed on July 08, 2026] https://bit.ly/4aKquzX

(2) Iran's military yet to deploy full capabilities, could stage preemptive strikes: Senior Army commander,' PressTV, June 23, 2026, [Last viewed on July 08, 2026] https://bit.ly/4beG8DI

الحوزة وتعزيز شرعية خامنئي الابن

منذ مقتل خامنئي الأب وثمَّة بوادر أزمةٍ دينيةٍ ودستوريةٍ في إيران، لا تقلُّ عن أزمة الحرب الدائرة، فهناك شكوك جادَّة حول أهلية وأعلمية الخليفة الابن مجتبى خامنئي، وفقًا لتصورات أصول الفقه الشيعي والشروط التي من المفترض أن تتوفر في «الولي الفقيه»، كذلك ثمَّة مأزقٍ دستوري متعلِّق بمسألة الخلافة والوراثة والتي هي مناقضة لأعراف «ولاية الفقيه» ودستور الثورة، إلَّا أنَّ ذلك لم يأخذ حظه من الجدل بين النخب الدينية الإيرانية بسبب أزمة الحرب الدائرة وصعود قوى الحرس الثوري كقوةٍ صارمة تملأ الفراغ الذي خلّفه مقتل المرشد في زمن الحرب. بيد أنَّ بعض المراجع الكبار والمحسوبين على «ولاية الفقيه» بدأوا يمهدون الطريق لتخليق شرعيةٍ دينيةٍ وسياسية لخامنئي الابن، فبات هو «الفقيه الجامع للشرائط»، وصار هو «آية الله»، و«الولي الفقيه»، ومن ثم فيجوز للناس دفع الخمس إليه كمرجعٍ ديني معتبر. ويسعى هذا التقرير الشهري، في الملف الأيديولوجي، لبيان أبعاد تلك الفتوى ودلالاتها.

أولًا: هندسة الشرعية والاعتراف بمرجعية الابن

أصدر مرجع التقليد حسين نوري همداني فتوى، أعلن بموجبها أنَّ دفع الوجوه الشرعية لمجتبى خامنئي جائز، ووصفه بأنَّه «فقيه جامع للشرائط»[1]. وتأتي فتوى نوري همداني بجواز دفع الوجوه الشرعية إلى مجتبى خامنئي في لحظةٍ إيرانيةٍ حرجة، حيث أسئلة الخلافة والشرعية وقدرة النظام على الاستمرار بعد خامنئي الأب. فالفتوى إذن تبدو أقرب إلى إشارةٍ سياسيةٍ ودينية ومحاولةٍ مبكرةٍ لصناعة الاعتراف الديني بشخصيةٍ بقيت طويلًا حاضرةً في قلب السلطة، لكنها غائبة عن واجهتها الرسمية. إذن، فالفتوى بما تتضمنه من وصف مجتبى بأنَّه «فقيه جامع للشرائط»، تغلق النقاش حول مدى الأهلية الدينية، ودائرة الشرعية الفقهية والسياسية، فتُسلِّم بها وكأنها أمرٌ بدهي. ومن هنا تكتسب أهميتها؛ لأنها تكشف عن كيفية عمل «الثيولوجيا السياسية» في إيران حين يقترب النظام من لحظة الانتقال؛ إذ لم يكتفِ أن تُدار الخلافة بقوة المؤسسات، بل لا بد أن تُمنح غطاءً فقهيًا يجعلها تبدو استمرارًا للولاية وليس وراثةً للسلطة، تلك التهمة التي ستلاحق خامنئي الابن طيلة فترة حكمه، وهو ما نفاه خطيب جمعة قم، عندما قال: «إنَّ الادعاءات والشبهات حول توريث منصب المرشد لا أساس لها من الصحة»[2].

ولا شكّ أنَّ الوجوه الشرعية، من

---

(1) قناة سهام نيوز، حسين نوري همداني، مرجع حكومتي، با صدور فتوايي پرداخت وجوهات شرعي به مجتبى خامنه‌اى را مجاز اعلام كرد و او را «فقيهى جامع الشرائط» خواند. (14 مايو 2026)، تاريخ الاطلاع: 05 يوليو 2026، https://bit.ly/4yh4vL6 ، ومهر للأنباء: https://bit.ly/3SI8Dn4

(2) موقع ديدبان إيران على تليجرام، (29 مايو 2026)، تاريخ الاطلاع: 05 يوليو 2026، https://bit.ly/4f7ATqM

الخمس وسائر الحقوق المالية، ليست مسألةً إدارية أو مالية فقط، بل هي في الفقه الشيعي الاثنا عشري، من أمارات الاعتراف بالمرجعية أو بالأهلية الفقهية لمن تُدفع إليه. ومن هنا تبدو فتوى الهمداني وكأنها تنقل مجتبى خامنئي من دائرة النفوذ السياسي غير المعلن، أو من موقع الابن المؤثِّر في بيت القيادة، إلى دائرة الاعتراف الحوزوي المنضبط بمصطلحات الاجتهاد والفقاهة والعدالة والقدرة على التصرف في المال الشرعي.

من ثمَّ، فإنَّ وصفه بـ «الفقيه الجامع للشرائط» هو مقصودٌ جدًا لأنه يمسّ لبّ «النظرية الإمامية» في النيابة العامة عن الإمام الغائب، حيث لا تُمنح الولاية الدينية على أموال الناس إلا لمن توافرت فيه شرائط العلم والعدالة والكفاءة.

ووصف مجتبى بالفقيه المجتهد، ليس عملًا فرديًا لمرجعٍ واحدٍ، بل احتشد مراجع ولائيون كثرٌ لإثبات تلك الصفة الاجتهادية فيه، محاولين تثبيت شرعيته خوفًا من تفاقم أزمة الشرعية بعد انتهاء الحرب وبدء المرشد في ممارسة مهامه فعليًا. فآية الله أحمد علم الهدى يؤكد ذلك بقوله: «ذات يومٍ حين كنت مع المرشد، اختلف السيد مجتبى مع المرشد الراحل حول مسألةٍ فقهية. عندما بدأ السيد مجتبى بتقديم حججه، جلسَ المرشد بثباتٍ شديد. وفي ذلك اليوم، ثبت لي اجتهاده»[1]. فالاجتهاد عنده ثبت بمجرّد لقاء، ومن ثمَّ يستحق منصب الولاية! ما يؤكد أنَّ المسألة مجرد صناعة بواسطة أدوات الدولة.

ويمكن القول إنَّ الدلالة الأولى لفتوى همداني وتصريحات البقية من المراجع، أنَّها محاولةٌ لتثبيت رصيدٍ ديني سابق على أي انتقال سياسي محتمل، بحيث لا يظهر مجتبى خامنئي لاحقًا باعتباره محض وريث لوالده فحسب، وهو ما يجهد الولائيون في نفيه ودفعه، بل لكونه «فقيهًا» أُقرّت له أهليةٌ شرعيةٌ من مراجع معروفين. إذن؛ فهي ليست فتوى مالية فقط، بل وثيقة مهمّة تمهيدية في هندسة الشرعية، على غِرار ما حصل مع والده خامنئي الأب من قبل، عندما خلف الخميني ولم تكن أهليته الدينية تسمح بتلك الخلافة، لولا تمرير رفسنجاني وأحمد الخميني له، إلَّا أنَّ المسألة في مجبتى أكثر تعقيدًا لعدم أهليته الدينية ولوراثته المنصب عن والده.

وتكشف الفتوى كذلك عن محاولة النظام الإيراني معالجة المعضلة الكبرى التي ستواجهه بعد الغياب المستمر حتى الآن للمرشد الجديد، وبعد الوصول إلى تهدئةٍ مستمرةٍ في الحرب؛ وهي معضلة كيفية نقل السلطة داخل نظامٍ يدّعي أنه ليس ملكيًا ولا وراثيًا، وفي الوقت نفسه يحتاج إلى مركزٍ يضمن استمرار شبكة الحرس الثوري ومكتب القيادة ومؤسسات المال الديني، وأجهزة التعبئة

(1) حساب صحيفة شرق على منصة تليجرام، (17 يونيو 2026)، تاريخ الاطلاع: 05 يوليو 2026، https://bit.ly/4yd-PObp

العقائدية؟ هنا تتجلى أهمية الفتوى. فالنظام القائم على «ولاية الفقيه» لا يستطيع الاكتفاء بمنطق القوة أو المؤسسة العسكرية؛ بل يحتاج إلى لغةٍ دينيةٍ تحوّل الانتقال السياسي إلى امتدادٍ فقهي.

ولذلك تمثل الفتوى نوعًا من «التطبيع الحوزوي» مع اسم مجتبى خامنئي؛ أي إخراجه من دائرة الشبهة السياسية إلى دائرة التداول الحوزوي والشرعي. وعند التأمل، تعكس هذه الخطوة أزمة كامنة في نظرية «ولاية الفقيه» نفسها؛ فهي نظرية تزعم أنها تقوم على الكفاءة الفقهية والاختيار المؤسسي، لكنها في لحظات الانتقال الحرج قد تميل إلى إعادة إنتاج منطق السلالة والنواة العائلية، ليس باسم الدم والنسب صراحةً، وإنما باسم «الأهلية الشرعية» و«الثقة» و«الاستمرار»، والترويج للأعلمية ولو عن طريق صناعتها من قلب مؤسسات الدولة وخارج دوائر الحوزة التقليدية.

ثانيًا: آثار فتوى همداني وانعكاساتها

هذه الفتوى قد يكون لها آثارٌ واسعة على ثلاثة مستويات؛ **الأول، داخل الحوزة**، فقد تدفع الفتوى إلى فرزٍ جديدٍ بين من يقبلون بتوسيع الاعتراف الديني بمجتبى خامنئي ومن يرون في ذلك تسييسًا مباشرًا لمقام المرجعية والفتوى؛ فالحوزة الشيعية، خصوصًا في النجف وجناحٍ عريضٍ في قم، شديدة الحساسية تجاه تحويل الاجتهاد إلى مسألةٍ متعلقةٍ بمركز السلطة. ولذلك قد تُقرأ الفتوى في النجف، وربما لدى بعض الدوائر التقليدية في قم، باعتبارها دليلًا إضافيًا على تغوّل الدولة على الحوزة، لا على استقلال الفقيه. كذلك فإنَّ غياب مجتبى عن مراسم تشييع والده أيضًا، قد يزيد من حالة الانقسام الحوزوي، باعتبار مجتبى لا يحمل الأهلية ولا الكفاءة الكاملة لهذا المنصب، فبالإضافة إلى سؤال الأعلمية يأتي هذا الغياب ليضيف مسألة الأصلح في إدارة المرحلة، كذلك فإنَّ ما أشيع عن غضب أحفاد الخميني خلال مراسم التشييع يشي بأنَّ حالة الاحتقان متزايدة، ومن المحتمل أن ترتفع وتيرة الخلاف، بين الحوزة والمؤسسة العسكرية. **والثاني، داخل النظام**، ستمنح الفتوى أنصار سيناريو خلافة مجتبى ورقةً مهمة؛ لأنَّها تقدم له صفةً شرعيةً يحتاج إليها في مواجهة البدائل الأخرى، سواء كانت من مجلس الخبراء أو من رجال الدين المرتبطين بالمؤسسات، أو من الشخصيات التي قد تُطرح باعتبارها أكثر مقبولية. **أما الثالث**، فهو **على مستوى المجتمع الإيراني والمعارضة**، ستُستخدم الفتوى غالبًا كونها شاهدًا على أنَّ «الجمهورية الإسلامية» تتجه نحو نموذج «الملكية الفقهية» أو «الوراثة الحوزوية»، حيث تُغلَّف الوراثة السياسية بغلافٍ ديني. وهنا تكمن خطورة الفتوى؛ فهي قد تقوي خامنئي الابن داخل أجهزة النظام، لكنها في الوقت نفسه قد تضعف الأطروحة الثورية التي قامت على رفض الشاه والوراثة والاستبداد العائلي. وبذلك تصبح الفتوى سلاحًا ذا حدين؛

تمنح شرعيةً في الداخل المؤسسي الضيق، لكنها تفتح بابًا واسعًا للطعن في شرعية النظام أمام المجتمع، وأمام الحوزات غير الخاضعة لمركزية السلطة في طهران، وأمام كل من يرى أنَّ «ولاية الفقيه»، تحولت من نظريةٍ دينية إلى آليةٍ لإعادة إنتاج السلطة داخل بيتٍ واحد، وأنها تجاوزت الأعراف الحوزوية والتقاليد الأصولية الراسخة.

خلاصة

تكشف هذه الفتوى عن مأزقٍ متعلقٍ بنظامٍ سياسيّ ديني، قام في خطابه التأسيسي على رفض الملكية والوراثة، لكنه يجد نفسه اليوم أمام تحولٍ سلطوي شديد القرب من النموذج الوراثي، الذي ثار عليه في 1979. غير أنَّ الفارق هنا أنَّ الوراثة لا تُعلن باسم النسب، بل تُصاغ باسم الفقاهة، ولا تُقدَّم كذلك باعتبارها حقًا عائليًا، وإنما لكونها امتدادًا شرعيًا لـ«ولاية الفقيه». وهذا هو جوهر الدلالة الثيولوجية والسياسية معًا؛ أنَّ السلطة أخفقت في تبرير انتقالها بلغة الثورة وحدها، فاستدعت لغة الفتوى الدينية لتمنح المستقبل السياسي شكلًا دينيًا، ولتحوّل الاحتمال المختلف عليه إلى مسارٍ قابلٍ للتطبيع داخل أوساط النظام. غير أنَّ هذه الشرعنة لا تخلو من مخاطر حقيقية؛ فقد تمنح مجتبى خامنئي رصيدًا داخل بعض مؤسسات الحكم والحوزة، لكنها، في المقابل، قد تفتح بابًا واسعًا للطعن في استقلال المرجعية، وفي صوابية نظرية «ولاية الفقيه» ذاتها، وفي ادعاء «الجمهورية الإسلامية» أنها نظامٌ مؤسسي لا عائلي. لذلك تبدو الفتوى أقرب إلى اختبارٍ لمدى قابلية الحوزة للتكيّف مع متطلبات الخلافة السياسية، واختبارٍ لمدى قدرة النظام على تمرير انتقال السلطة بلغةٍ دينية، واختبارٍ كذلك لحدود قبول المجتمع الإيراني بتحول الولاية من نظريةٍ دينية إلى آليةٍ للتوريث.

التفاعلات الإيرانية العربية والإقليمية

شهدت العلاقات الإيرانية مع بعض الدول العربية والإقليمية تطورات مهمة، ففي **العراق** تسلّمت حكومة علي الزيدي مهامها بعد حصول العدد الأكبر من وزراء حكومته على ثقة البرلمان، كما أعلنت ثلاث ميلشيات مسلحة استجابتها لدعوات الزيدي لتسليم السلاح للدولة، إلى جانب ذلك وجَّه الزيدي بتنفيذ حملة مكافحة فساد واسعة عرفت بـ»صولة الفجر» في 30 مايو 2026، طالت شخصيات برلمانية وسياسية نافذة. وفي **لبنان**، تحوّل موقع «حزب الله» من ملف مرتبط بحسابات التفاوض الإيراني-الأمريكي إلى أحد مكونات ترتيبات ما بعد الحرب، ومن ناحية أخرى شهد شهر مايو 2026 بداية تشكل مسار لبناني-إسرائيلي منفصل برعاية أمريكية، استهدف معالجة الملفات الأمنية والحدودية داخل الإطار اللبناني نفسه، بعيداً عن ربطها مباشرةً بمسار التفاوض مع طهران .أما بشأن التفاعلات الإيرانية-**الإسرائيلية**، فقد أبدت الأخيرة اعتراضها على مذكرة التفاهم الموقعة بين إيران والولايات المتحدة، ولكنها وجدت نفسها مضطرةً للرضوخ لضغوط الإدارة الأمريكية بالموافقة على المذكرة نظرياً، وإنْ كان الواقع العملي مختلفاً؛ وهو ما أدى إلى تعثر المفاوضات بسبب الاتهامات المتبادلة بخرق الاتفاق، وكانت الجبهة اللبنانية من أبرزها؛ وسوف نرصد التفاعلات الإيرانية مع الدول العربية والإقليمية من خلال مناقشة المحاور الثلاثة التالية:

- الحكومة العراقية الجديدة بين تحديات الداخل وضغوط الخارج
- «حزب الله» بين الترتيبات الإيرانية-الأمريكية وإعادة تشكيل المعادلة الأمنية في لبنان
- المعضلة الإسرائيلية في مذكرة التفاهم الإيرانية-الأمريكية

الحكومة العراقية الجديدة بين تحديات الداخل وضغوط الخارج

شهد الملف العراقي خلال شهري مايو ويونيو 2026، تطورات مهمة ستُلقي بتبعاتها على توجهات وتحديات العراق خلال الأعوام الأربعة القادمة، حيث تسلَّمت حكومة على الزيدي مهام الحكم بحصول العدد الأكبر من وزراء حكومته على ثقة البرلمان، وأعلنت ثلاثة ميليشيات مسلحة استجابتها لدعوات الزيدي لتسليم السلاح للدولة، كما وجه الزيدي بتنفيذ حملة مكافحة فساد واسعة عرفت بـ«صولة الفجر» في 30 مايو 2026، طالت شخصيات برلمانية وسياسية نافذة، وسط تساؤلات حول تعقيدات استكمال تشكيل الحكومة، ومدى تقييم جهود الزيدي تجاه ملفي حصر السلاح بيد الدولة ومحاربة الفساد، ما إذا كانت تكتيكية أم تحولٌ في التوجهات الاستراتيجية، وفي هذا السياق ينقسم التقرير إلى المحاور التالية:

أولاً: بيئة وملامح تشكيل الحكومة الجديدة

تشكَّلت الحكومة في ظل بيئة معقدة حملت مؤشرات مبكرة على حجم التحديات التي تنتظر الزيدي، حيث يشهد العراق صراعاً بين التحالفات الشيعية على توزيع الحقائب الوزارية لا سيما بين التحالفات السياسية والتحالفات ذات الأذرع العسكرية[1] في ظل الفيتو الأمريكي على مشاركة الشخصيات التابعة للميليشيات المسلحة المدعومة من إيران في الحكومة الجديدة، ومطالبة الزيدي بالتعهد بالالتزام باتخاذ خطوات فعلية تجاه حصر السلاح بيد الدولة، ومحاربة الفساد لتجفيف مصادر تمويل الميليشيات والالتفاف على العقوبات وإلا فرض عقوبات اقتصادية ومالية تهدد مستقبل حكومته لا سيما بظل أزمة تراجع صادرات النفط نتيجة اضطراب مناطق العبور عند الممرات الدولية.

كما تشكَّلت الحكومة في ظل مساعٍ شيعية بقيادة زعيم دولة القانون نوري المالكي لتشكيل كتلة سياسية وازنة تضم 75 نائباً بالبرلمان ضمن تحالف خماسي «تحالف الأقوياء» والذي يتكون من: المالكي (ثقل تنظيمي ونفوذ سياسي ومؤسساتي)، ورئيس تحالف الفتح هادي العامري (نفوذ عسكري وسياسي)، ورئيس حركة عطاء فالح الفياض (حضور مؤسساتي وأمني وحشد شعبي)، ورئيس كتلة سند أحمد الأسدي (قوة برلمانية وتنفيذية صاعدة)، ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي همام حمودي (الامتداد العقائدي)؛ وذلك بهدف إعادة تجميع مراكز الثقل التقليدي وعودة الحرس القديم إلى واجهة المشهد لمنع إعادة انتاج السلطة بعيداً عن النفوذ التاريخي لتلك المراكز، وإحكام السيطرة على مسار تشكيل الحكومة

(1) مثل كتلة الصادقون التابعة لميليشيا عصائب أهل الحق، والتي حصدت المركز الثاني بين التحالفات الشيعية في انتخابات برلمان 2025م، وحركة حقوق التابعة لكتائب حزب الله العراقي وتحالف خدمات التابع لكتائب الإمام علي وكتلة منتصرون التابعة لكتائب سيد الشهداء إضافة إلى استبعاد حركة أنصار الله الأوفياء وجماعة جند الإمام بقيادة أحمد الأسدي.

وتوزيع الحقائب وضبط إيقاع التوجهات المستقبلية للزيدي وحكومته تجاه الاشتراطات الأمريكية، والتحكم بمسار التسويات السياسية المقبلة ضمن المسار المحدد من الإطار التنسيقي.

كذلك تشكَّلت أيضًا في ظل اختراقات استخباراتية إسرائيلية للسيادة العراقية، حيث كشفت صحيفة نيويورك تايمز[1] في مايو 2026، عن نشاط عسكري سري مرتبط بإسرائيل، شمل موقعين عسكريين وظفتهما إسرائيل في حرب الاثني عشر يومًا، وفي حربها المشتركة مع الولايات المتحدة ضد إيران، لتسهيل وصول المقاتلات الإسرائيلية للعمق الإيراني؛ الأولى قاعدة عسكرية في صحراء النجف والثانية قاعدة عسكرية في صحراء النخيب غربي العراق، ما يضع الحكومة الجديدة أمام تساؤلات محرجة بشأن السيادة على الأراضي العراقية، ويعرضها لتحدي بعض الميليشيات الرافضة لتسليم سلاحها للدولة بذريعة مواجهة الاختراقات الإسرائيلية، بل وربما يمنحها مبررات للتصعيد بما يعقد العلاقات الإقليمية للعراق، وربما تحويل العراق إلى ساحة مستهدفة للعمليات الانتقامية الإقليمية.

صوَّت البرلمان في 15 مايو 2026، لصالح 14 من أصل 23 حقيبة وزارية (انظر الجدول رقم 1) ويتبقى 9 حقائب وزارية بينها وزارات سيادية لم تحسم بعد: الدفاع، والداخلية، والشباب والرياضة، والتعليم العالي، والعمل، والتخطيط، والثقافة، والإعمار والإسكان، الهجرة؛ وذلك نتيجة الخلافات بين القوى السياسية حول مشاركة الميليشيات المسلحة في الحكومة من عدمه في ظل الفيتو الأمريكي.

جدول رقم (1): مقارنة توزيع الحقائب الوزارية على المكونات والتحالفات بين حكومتي 2022 و2026

	المكون	الوزارة	الاسم	التحالفات السياسية في حكومة 2022	التحالفات السياسية في حكومة 2026	الاستمرارية والتغيير (على أساس التحالف السياسي)
1	الشيعي	رئيس الحكومة	علي الزيدي	الإطار التنسيقي	الإطار التنسيقي	استمرارية
2		المالية	فالح ساري	مستقلين	تيار الحكمة	تغير
3		الزراعة	عبد الرحيم جاسم الشمري	دولة القانون	الإعمار والتنمية	استمرارية
4		النفط	باسم محمد	دولة القانون	الإعمار والتنمية	استمرارية
5		الكهرباء	علي سعد وهيب	مستقلين	الإعمار والتنمية	تغير
6		الصحة	عبدالحسين الموسوي	دولة القانون	النهج الوطني	استمرارية
7		الاتصالات	مصطفى جبار سند	مستقلين	أبشر يا عراق	تغير
8		النقل	وهب سلمان محمد	الفتح-بدر	الفتح-بدر	استمرارية
9		الموارد المائية	مثنى علي مهدي التميمي	مستقلين	الفتح-بدر	تغير

(1) Erika Solomon and Falih Hassan, In Iraqi Desert, Two Israeli Outposts Were Kept Secret for Months, nytimes, (May 17,2026), Accessed: Jun 31,2026, https://n9.cl/ucqbe8

10		الصناعة	محمد نوري أحمد	مكون سني	حزب تقدم	استمرارية
11	السني	التربية	عبد الكريم عبطان	مكون سني	حزب تقدم	استمرارية
12		التجارة	مصطفى العاني	مكون سني	السيادة	استمرارية

المصدر: مركز الدراسات والبحوث، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، يونيو 2026.

يكشف الجدول عن حصول المكون الشيعي على 9 وزارات من أصل 14، يطغى عليهم الطابع الاقتصادي مثل النفط والمالية والصناعة والتجارة، وهي نفس الوزارات التي حصل عليها المكون في حكومة 2022 مع ملاحظة إعادة توزيع الحقائب داخل تحالفاته، مقابل حصول السنة على 3 والكرد على 3 وزارات، وهي نفس الوزارات التي حصلوا عليها في حكومة 2022، كما يكشف الجدول عن ذهاب حقيبتي النفط والزراعة إلى الأعمار والتنمية بعدما كانا من نصيب دولة القانون في حكومة 2022، ويكشف عن رغبة واضحة في استبعاد الميليشيات من حكومة الزيدي مقارنةً بحكومة 2022، وعن إشكالية جوهرية تكمن في أن الزيدي لا يمتلك ذراعاً سياسياً ولا كتلة برلمانية خاصة به؛ مما يجعله في موقف المحاصر بين التحالفات التي رشحته وسط تساؤلات عن مدى قدرته على تبني سياسيات بعيدة عن الإطار التنسيقي، وقدرته على التوازن بين تنفيذ مصالح الإطار وصلاحياته كرئيس للوزراء.

ثانيًا: دلالات قبول 3 ميليشيات تسليم السلاح للدولة

أعلنت ثلاث ميليشيات فقط هي «سرايا السلام» و«ميليشيا عصائب أهل الحق» و«كتائب الإمام علي»، استجابتها لدعوات تسليم السلاح، من إجمالي أكثر من 70 ميليشيا بالعراق. ويُسلم السلاح كوديعة للدولة ويقيد بأرقام في مخازن القوات الأمنية لا التخلي عنه بشكل كامل، مقابل أن تحصل الحكومة على ضمانات أمريكية برفع الفيتو الأمريكي على حصول الميليشيات على حقائب وزارية، ومنحها مسارات اقتصادية خاصة بها، وعدم استهداف قادتها. وقد أقبلت الميلشيات على تسليم السلاح كوديعة لحساباتها الخاصة بتوازن تسلح قوى الفصائل، فهي لا تريد أن توفر مساحة فراغ تستغلها الميليشيات المنافسة التي ترفض تسليم السلاح مثل كتائب حزب الله وحركة النجباء في تعزيز نفوذها على حسابها.

في حين يمتد مفهوم الجيوش الرديفة بالعراق ليشتمل على ثلاثة مستويات:

الحشد الشعبي المنضم كجسم كامل في الجيش العراقي، والميليشيات المنفلتة غير المنضوية تحت لواء الحشد، والمنطق الميليشياوي السائد بالعراق...اقتصر الزيدي في سردية حصر السلاح على مستوى الميليشيات المنفلتة[1] فقط وتجاهل المستويين الأخرين، حيث نص المحور الأول بند (1) في منهاجه الوزاري، على: «حصر السلاح بيد الدولة وإنفاذ سلطة القانون»[2]، وهو مفهوم جزئي وقاصر لمفهوم الجيوش الرديفة الأوسع بنصه في ذات المحور على «تطوير إمكانات منتسبي الحشد الشعبي». وزادت حركة النجباء مستوى أكثر ضيقًا للسلاح المنفلت بإشارتها إلى أن إجراءات الحصر تستهدف فقط السلاح الفوضوي في إشارة إلى السلاح المتمرد على الأوامر والتوجيهات الإيرانية، وليس ما تصفه الميليشيا بـ«سلاح المقاومة»[3]، أي السلاح الذي يأتمر بالأوامر الإيرانية.

المستوى الأخطر الذي تكتم عليه الزيدي يتمثل في استمرارية الحشد الشعبي-**كلمة السر الإيرانية**-كجسم كامل في الجيش، وليس فقط في تسليم بعض الميليشيات لسلاحها لا سيما في ظل تفوق عدد مقاتلي الحشد على الجيش، بعدد مقاتلين 204 ألف[4]، مقارنةً بـ200 ألف فرد في الجيش، وتمسك قياداته بالبقاء كجسم كامل في الجيش، بطريقة تضمن استقلاليته وانفصاله في أي وقت.

لم يكشف الزيدي عن آلية لحصر السلاح بيد الدولة، وكل ما أعلنه هو إطار زمني للتسليم، وتشكيل لجنة لاستلام السلاح من الميليشيات الثلاثة، وتعنى بتحديد نوع ورقم السلاح. بيد أن غياب آلية لمعالجة معضلة الفواعل العنيفة الرديفة بمختلف مستوياتها من شأنه ضبابية مصير مقاتلي وأسلحة الميليشيات: فأين يذهب مقاتلي الميليشيات وأسلحتهم؟ هل إلى ميليشيات منفلتة صديقة؟ أم ميليشيات واجهة أم إلى الحشد الشعبي؟ وما الضمانات لتسليم كافة الأسلحة المملوكة للميلشيات خاصة مع حصول بعضها على مسيرات وصواريخ إيرانية؟ وفي كل الأحوال سيكون هناك التفاف على مطلب حصر السلاح.

يدرك الزيدي أن حقيقة القرار الاستراتيجي للنخبة السياسية الشيعية النافذة يتمثل في عدم التخلي عن السلاح

---

(1) يقصد بمستوى السلاح المنفلت الألوية والكتائب غير المنضوية تحت لواء الحشد فقط، وعددها يتجاوز الـ70 ميليشيا، وبخاصة الفوضوية منها تلك التي لا تلتزم بأوامر القيادة العامة للقوات المسلحة مثل بعض الألوية في منظمة بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله العراقي وسرايا السلام وحركة النجباء..الخ، وهناك العديد من الميليشيات أيضًا لم يخضع أي لواء من ألويتها ضمن الحشد، وتصنف أيضًا ضمن السلاح المنفلت.

(2) المنهاج الوزاري لحكومة العراق 2026-2029، على فالح كاظم الزيدي، ص 4، تاريخ الاطلاع: 2 يونيو 2026م، https://n9.cl/g1se4a

(3) شفق نيوز، النجباء رداً على فقرة «حصر السلاح» بمنهاج الزيدي: لن يشمل المقاومة، (15 مايو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 2 يونيو 2026م، https://n9.cl/voi0v

(4) أمير الكعبي ومايكل نايتس، زيارة غير عادية في عديد «قوات الحشد الشعبي بالأرقام»، معهد واشنطن، (6 يونيو 2023)، تاريخ الاطلاع: 1 يونيو 2026، https://bit.ly/41lnLID

لثلاثة أسباب: **الأول**؛ الحالة الرمادية في العلاقة بين واشنطن وطهران والتخوف من اندلاع جولة حرب جديدة في ظل العقلية المتقلبة لترامب، **والثاني**؛ الواقع الجغرافي الجديد في الشرق الأوسط الذي تشكل خلاله هلال سني حول العراق بدل من الهلال الشيعي، ومدفوع بدعم تركي خليجي كبير بات يشكل مصدر قلق كبير أمام النخبة الشيعية العراقية، **والثالث**؛ الترابط العضوي بين الوكلاء الإقليميين لإيران، حيث تعتبر النخبة الشيعية العراقية أن تقديم تنازلات في الحالة العراقية سيجبر حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن على تقديم تنازلات مصيرية.

ثالثاً: تقييم حملة الزيدي لمحاربة الفساد

بدأت حملة مكافحة الفساد في 30 مايو 2026، باعتقال وكيل وزارة النفط السابق عدنان الجميلي، واتسعت الحملة في 28 يونيو 2026، لتطال نحو 47 شخصية بينهم 16 شخصية برلمانية وسياسية نافذة، وردت أسماؤهم في اعترافات الجميلي أثناء التحقيقات معه بتهم فساد وغسيل أموال وتلقي رشاوي ونهب أموال عامة لتمويل حملات انتخابية وتمويل ميليشيات وتهريب دولارات لإيران، وقد اعتبرتها الحكومة بمثابة مرحلة أولى لملاحقة الفساد ضمن عدة مراحل قادمة.

تكشف دراسة شريحة وانتماءات المستهدفين بالتوقيف في المرحلة الأولى عن الطابع الانتقائي في مكافحة الفساد، بالنظر إلى أن العدد الأكبر من الموقوفين (9) من أصل (16) يقع ضمن تحالف الإعمار والتنمية وحده بقيادة رئيس الحكومة السابق محمد شياع السوداني (الجدول رقم 1)، المنافس القوي للمالكي الذي لعب دوراً في هندسة مسألة تسمية الزيدي لرئاسة الحكومة، وطرح أسم الزيدي-بحسب النائب بدولة القانون عثمان الشيباني-على السوداني في لقاءهما لتسوية أزمة رئاسة الحكومة[1]. وبالطبع لا يمكن طرح المالكي للاسم قبل التنسيق معه على التوجهات الكبرى للعراق خلال المرحلة المقبلة.

أما ثاني أكبر عدد من الموقوفين (6) من أصل (16) يقع ضمن التحالفات السنية (عزم وتقدم والسيادة والمبادرة)، وهي التحالفات التي تدعم مسار الدولة (دولة المؤسسات) المنافس لمسار اللادولة (دولة الميليشيات)، وكانت أميل لولاية ثانية للسوداني ورفض ولاية ثالثة للمالكي.

كذلك تكشف أيضًا أن مجمل الشخصيات الموقوفة تقع ضمن المستويين الثاني والثالث في مستويات الشخصيات النافذة بالعراق، وتجاهل المستوى الأول (الحيتان أو التماسيح كما ينعتهم العراقيون)، من الرموز النافذة والراعية للمنطق الميليشياوي السائد بالعراق، والذين ينظر إليهم على أنهم يتحملون المسؤولية الأكبر في قضايا هدر

(1) قناة الرشيد الفضائية، من طرح أسم الزيدي، الشيباني يكشف كواليس الساعات الأخيرة: المالكي فعلها وأبلغ السوداني بعد ذلك، (2 مايو 2026)، تاريخ الاطلاع: 1 يونيو 2026، https://n9.cl/6bx1zh

المال والفساد، وبالتالي يستبعد بعض المحللين أن تحقق تلك المرحلة قد يعتد به من القضاء على الفساد المتوطن في البلاد منذ عقدين من الزمان، مالم تستمر الحملات في استهداف المستوى الأول، باعتبار توقيفهم ومحاكمتهم **-حال وقوع ذلك-** مقاييس حقيقية على التحول في التوجهات الاستراتيجية للحكومة، شريطة عدم الإفراج عنهم بكفالات في مناورات وقتية تحولها إلى أهداف التفافية وعملية شكلية.

ارتباطاً بما سبق، خلت الحملة من رموز وقيادات التحالفات الموالية لإيران مثل قيادات ائتلاف دولة القانون الذين تلاحقهم اتهامات الفساد منذ سنوات، ورموز منظمة بدر والصادقون، وخلت من أي شخصيات ناشطة في اقتصاديات الميليشيات ومكاتبها وشبكاتها الاقتصادية والتجارية.. إلخ، وكذلك خلت القائمة من اسم واحد من أسماء كبار أو صغار قادة ومقاتلي الميليشيات، وخاصةً من الذين يخالفون القانون ويجمعون بين العمل السياسي والعسكري، ويسهرون على تنفيذ المشروع الإيراني مثل أبوحسين الحميداوي، وأكرم الكعبي، وأحمد الأسدي، وشبل الزيدي، وواثق البطاط، وطالب العلياوي، وسعد الفتلاوي.. إلخ.

الخلاصة:

تُشير المعطيات إلى حزمة من التحديات المعقدة تنتظر الزيدي ربما تجعله رهينَ توجهات الإطار التنسيقي خاصةً في ظل عدم امتلاكه كتلةً سياسيةً وبرلمانيةً وازنة تجعله قادراً على ممارسة صلاحياته كرئيس للوزراء بعيداً عن مصالح الإطار التنسيقي، وربما يستطيع الابتعاد عن توجهات الإطار التنسيقي في حال استمرار الضغط الأمريكي والدعم الشعبي لتوجهاته لمحاربة الفساد، ولكن يتوقف ذلك على قدرته على موازنة المصالح مع الميليشيات.

كما تُشير المعطيات أيضًا لجهوده -حتى تاريخ نشر التقرير- تجاه الملفين الشائكين: السلاح والفساد، إلى أنها تكتيكية أكثر من كونها تحول في التوجهات الاستراتيجية، وتعبِّر عن مناورة لامتصاص أو للالتفاف على الضغوط الأمريكية قبيل زيارته المرتقبة لواشنطن منتصف يوليو 2026، وفي إطار التنافس لتصفية الحسابات داخل البيت الشيعي بين المالكي -باعتباره الداعم الأكبر للزيدي- والسوداني زعيم تحالف الإعمار والتنمية المنافس على السلطة والنفوذ بشكل عام، وعلى توزيع الحقائب الوزارية الـ9 التي لا تزال شاغرةً في الحكومة بشكل خاص.

«حزب الله» بين الترتيبات الإيرانية-الأمريكية.. وإعادة تشكيل المعادلة الأمنية في لبنان

شهد شهرا مايو ويونيو 2026 تطورات متسارعة في ملف حزب الله، جاءت في سياق توقف الحرب الأمريكية-الإيرانية وما فتحته من مسار تفاوضي بين واشنطن وطهران لاحتواء تداعيات المواجهة ومنع تجددها. وفي ضوء هذه التطورات، يتناول التقرير محورين

رئيسيين؛ الأول يبحث في تحوّل موقع حزب الله من ملف مرتبط بحسابات التفاوض الإيراني-الأمريكي إلى أحد مكونات ترتيبات ما بعد الحرب.

فيما يتناول الثاني المسار اللبناني-الإسرائيلي بوصفه إطاراً لإعادة تشكيل المعادلة الأمنية في لبنان وتعزيز دور الدولة في إدارة الملفين الأمني والحدودي.

أولاً: حزب الله بين التفاوض الإيراني-الأمريكي وترتيبات ما بعد الحرب

تصاعد خلال مايو 2026 النقاش حول موقع حزب الله في حسابات التفاوض الأمريكي-الإيراني، مع تزايد التقديرات التي ربطت مستقبل النفوذ الإيراني في المنطقة بمآلات المباحثات بين واشنطن وطهران. وفي هذا السياق، تمسكت القيادة الإيرانية بموقفها المعلن، والذي يقوم على أن دعمها لحزب الله لا يمثل بنداً تفاوضياً يمكن مقايضته بملفات البرنامج النووي أو رفع العقوبات، معتبرة أن العلاقة مع الحزب تشكل أحد ثوابت سياستها الإقليمية[1].

وفي المقابل، سعى حزب الله إلى التأكيد على استقلال موقعه عن مسار المفاوضات الإيرانية[2]، مع توجيه اهتمامه نحو إعادة ترتيب أولوياته السياسية والأمنية في مرحلة ما بعد الحرب مع إسرائيل. وانعكس ذلك في تركيزه على تثبيت حضوره داخل الساحة اللبنانية وإعادة تنظيم بنيته الداخلية[3]، وتجنب الانخراط بمواجهة واسعة، مع الإبقاء على خطاب الردع والمقاومة بوصفه الركيزة الأساسية لشرعيته السياسية والعسكرية[4].

وتزامن هذا المسار مع اتساع الحديث عن تنامي دور الحرس الثوري الإيراني في إدارة الملفات العسكرية والتنظيمية للحزب منذ الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2024[5]، ولا سيما بعد ما تعرَّض له الحزب من خسائر أثرت في جانب مهم من بنيته القيادية والعسكرية، الأمر الذي جعل إعادة بناء قدراته والحفاظ على تماسكه جزءاً من الحسابات الأمنية الإيرانية المباشرة.

إلا أن الحرب الأمريكية-الإيرانية شكّلت نقطة تحول في هذا الملف، إذ لم يعُد النقاش يدور حول ما إذا كان حزب الله يمثل ورقة تفاوض بين واشنطن وطهران، بل حول موقعه في الترتيبات الأمنية غير المعلنة التي أفرزتها مرحلة ما

(1) وكالة تسنيم، عراقجي في رسالة إلى الأمين العام لحزب الله اللبناني: إيران لن تتخلى عن دعم حزب الله، (23 مايو 2026)، تاريخ الاطلاع: 4 يونيو 2026، https://t.me/Tasnimnews/417440 .

(2) الشرق الأوسط، نعيم قاسم: نزع سلاح «حزب الله» إبادة ولا يمكن أن نقبل به، (24 مايو 2026)، تاريخ الاطلاع: 4 يونيو 2026، https://bit.ly/4g5cO5O .

(3) ليلي بسام، حصري-مصادر: قوة نخبة من حزب الله تعود لجنوب لبنان لمواجهة قوات إسرائيل، وكالة رويترز، (8 مارس 2026)، تاريخ الاطلاع: 8 يونيو 2026، https://bit.ly/4ebtLZZ .

(4) حقوق همشهری آنلاین، خلع سلاح يعني نابودي وما هرگز با آن موافقت نخواهيم كرد، (3 خرداد 1405 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 8 يونيو 2026، https://bit.ly/3QdBlLo.

(5) اقبال زين، تقرير إسرائيلي: الحرس الثوري الإيراني جهّز حزب الله للحرب.. و100 ضابط أعادوا بناء هيكليته، يورو نيوز، (21 مارس 2026)، تاريخ الاطلاع: 8 يونيو 2026، https://bit.ly/4vUGzv5.

بعد الحرب. فبرغم استمرار إيران في رفض إدراج الحزب ضمن أي تفاوض رسمي، أظهرت الوقائع السياسية أن استقرار الجبهة اللبنانية أصبح أحد المتطلبات الأساسية لمنع تجدد المواجهة الإقليمية، بما جعل مستقبل الحزب حاضراً بصورة غير مباشرة في البيئة التفاوضية الجديدة.

وفي ضوء هذه المتغيرات، تراجعت الأولوية الإيرانية من توسيع الدور الإقليمي لحزب الله إلى الحفاظ على ما تبقى من قدراته العسكرية والتنظيمية باعتباره أحد أهم عناصر منظومة الردع الإيرانية، مع تجنب أي تصعيد قد يؤدي إلى استنزافه أو تقويض دوره. وفي المقابل، اتجهت الولايات المتحدة إلى توظيف مرحلة ما بعد الحرب للدفع نحو إعادة تشكيل البيئة الأمنية اللبنانية، بما يحد من قدرة الحزب على فرض معادلاته التقليدية داخل الدولة، وهو ما يعكسُ انتقال المقاربة الأمريكية من إدارة التصعيد إلى محاولة إعادة صياغة موازين القوى في لبنان.

ثانياً: المسار اللبناني-الإسرائيلي وإعادة تشكيل المعادلة الأمنية في لبنان

بالتوازي مع انتقال ملف حزب الله من كونه موضعاً للنقاش في المفاوضات الأمريكية-الإيرانية إلى أحد مكونات البيئة الأمنية التي أفرزتها الحرب الأمريكية-الإيرانية، شهد مايو 2026 بداية تشكل مسار لبناني-إسرائيلي منفصل برعاية أمريكية، استهدف معالجة الملفات الأمنية والحدودية داخل الإطار اللبناني نفسه، بعيداً عن ربطها مباشرة بمسار التفاوض مع طهران. وتمثلت أولى خطوات هذا المسار في إطلاق اتصالات ومحادثات مباشرة بين الجانبين، بما عكس توجهاً أمريكياً متزايداً لفصل ترتيبات الأمن في لبنان عن مسار التفاوض النووي أو التفاهمات الثنائية مع إيران[1].

وتقاطع هذا التوجه مع موقف الحكومة اللبنانية، التي شدَّدت على أن أي تفاوض يتعلق بالحدود أو الأمن يجب أن يتم عبر مؤسسات الدولة اللبنانية، ورفضت أن يصبح مستقبل لبنان جزءاً من مساومات إقليمية أو أن تتولى أي جهة غير الدولة تقرير مصير الملفات السيادية[2]. ويعكس هذا الموقف إدراكاً رسمياً بأن مرحلة ما بعد الحرب تفرض تعزيز سلطة الدولة وإعادة بناء احتكارها للقرارين الأمني والعسكري، بما يقلص ارتباط الساحة اللبنانية بالتوازنات الإقليمية التي حكمتها خلال السنوات الماضية.

أما إسرائيل، فقد واصلت النظر إلى حزب الله باعتباره التهديد الأمني الأكثر إلحاحاً على حدودها الشمالية، لكنها انتقلت تدريجياً من التركيز على المواجهة

(1) العربية، انطلاق جولة محادثات جديدة بين لبنان وإسرائيل في واشنطن، (14 مايو 2026)، تاريخ الاطلاع: 8 يونيو 2026، https://bit.ly/4a62wij.

(2) ثائر عباس، لبنان يرفض تفاوض إيران «نيابة عنه»، الشرق الأوسط، (8 أبريل 2026)، تاريخ الاطلاع: 8 يونيو 2026، https://bit.ly/4g6vYZ4.

العسكرية المباشرة إلى دعم مسار سياسي-أمني يهدف إلى إعادة تشكيل البيئة اللبنانية بما يسمح بتقليص دور الحزب من خلال مؤسسات الدولة، بدلاً من ربط ذلك حصراً بأي تفاهمات مع إيران.

وشهد هذا المسار تطوراً مهماً في أواخر يونيو 2026 مع الإعلان عن اتفاق إطار لبناني-إسرائيلي برعاية أمريكية[1]. إلا أن الاتفاق لم يُمثل تسويةً نهائية بقدر ما وضع إطاراً تفاوضياً للانتقال إلى مرحلة جديدة من المباحثات حول تنفيذ (القرار 1701)، وترتيبات الأمن في جنوب لبنان، وتحديد المسؤوليات الواقعة على عاتق الدولة اللبنانية والجيش اللبناني في بسط سلطتهما داخل المنطقة الحدودية. كما ربط الاتفاق بين التقدم في الانسحاب الإسرائيلي من بعض المناطق الحدودية وبين إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات الأمنية المتفق عليها، من دون أن يتضمن نصاً مباشراً يقضي بنزع سلاح حزب الله، وإن كانت قضية السلاح خارج سلطة الدولة حاضرة بصورة غير مباشرة ضمن فلسفة الاتفاق وأهدافه بعيدة المدى[2].

وفي المقابل، رفض حزب الله الاتفاق بصورة قاطعة، معتبراً أن أي ترتيبات تُفضي عملياً إلى تجريده من سلاحه أو تقليص دوره العسكري تمثل استهدافاً مباشراً لخيار «المقاومة»[3]. كما أبدى رئيس مجلس النواب نبيه بري تحفظات على بعض بنود الاتفاق وآليات تنفيذه، مؤكداً ضرورة الحفاظ على التوافق الداخلي وعدم فرض ترتيبات قد تؤدي إلى انقسامات سياسية[4]، بما يعكس استمرار الخلاف اللبناني حول كيفية التوفيق بين متطلبات سيادة الدولة والاعتبارات المرتبطة بسلاح حزب الله في مرحلة ما بعد الحرب.

في ضوء هذه التطورات، بات حزب الله يواجه هامشاً أضيق للمناورة؛ إذ لم يعُد الجدل يتركز حول شرعية امتلاك الحزب للسلاح بوصفه جزءاً من معادلة الردع مع إسرائيل، بل انتقل إلى كيفية التوفيق بين استمرار هذا السلاح ومتطلبات بسط الدولة اللبنانية سيادتها على كامل أراضيها وتنفيذ التزاماتها الدولية. ومن ثم، أصبح الحزب أمام مجموعة من الخيارات الصعبة؛ إذ إن الرفض الكامل للمسار الجديد قد يعرّضه لمزيد من الضغوط الداخلية والخارجية، في حين أن القبول بأي ترتيبات تحد من دوره العسكري، ينطوي على تحديات تمس مكانته بوصفه الفاعل العسكري الأبرز داخل لبنان.

---

(1) Reuters, Israel–Lebanon framework agreement sets process to disarm Hezbollah, Rubio says, (Jun 26, 2026) accesses: Jul 5, 2026, https://bit.ly/4wskkNg .

(2) روبرت ساتلوف، 14 نقطة حول الـ 14 نقطة: تقييم الاتفاق الإطاري الإسرائيلي اللبناني، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، (30 يونيو 2026)، تاريخ الاطلاع: 6 يوليو 2026، https://bit.ly/4p8ImdI .

(3) الحدث، فضل الله: اتفاق السلطة "لن يُطبّق" وسلاح المقاومة باقٍ للدفاع عن لبنان، (28 يونيو 2026)، تاريخ الاطلاع: 6 يوليو 2026، https://bit.ly/4y8COnw .

(4) العربية، نبيه بري: اتفاق الإطار مع إسرائيل لا يحفظ حقوق لبنان، (29 يونيو 2026)، تاريخ الاطلاع: 6 يوليو 2026، https://bit.ly/4aDmAZs .

وفي هذا السياق، تُشير غالبية التقديرات إلى أن الحزب قد يتجه إلى تبني مقاربة وسطية تقوم على رفض أي التزام صريح بنزع سلاحه، مع السعي في الوقت نفسه إلى إدارة المرحلة عبر الأدوات السياسية والدستورية، وتأخير تنفيذ بعض الترتيبات أو ربطها باستكمال الانسحاب الإسرائيلي وتنفيذ بقية الالتزامات المتبادلة. ويعكس هذا التوجه محاولة للحفاظ على دوره الداخلي وتجنب الانزلاق إلى مواجهة عسكرية واسعة، في ظل إدراكه أن البيئة الإقليمية التي تشكَّلت بعد الحرب الأمريكية-الإيرانية أصبحت أقل ملاءمةً لاستمرار قواعد الاشتباك التي حكمت الساحة اللبنانية خلال العقدين الماضيين.

الخلاصة:

تكشفُ تطورات مايو ويونيو 2026 عن انتقال ملف حزب الله من كونه أحد عناصر النفوذ الإيراني التقليدي إلى كونه أحد الملفات المركزية في إعادة تشكيل النظام الأمني الإقليمي بعد الحرب الأمريكية-الإيرانية. ففي حين أصرَّت طهران على أن الحزب ليس محل مساومة سياسية، فإن الوقائع الميدانية والدبلوماسية أظهرت أن مستقبله أصبح مرتبطاً بصورة متزايدة بالترتيبات الأمنية التي تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى فرضها في لبنان.

وفي المقابل، برز مسار تفاوضي لبناني-إسرائيلي يحاول معالجة الملفات الحدودية والأمنية بمعزل عن المفاوضات النووية الإيرانية، مع التركيز على تعزيز دور الدولة اللبنانية وحصر القرار العسكري بمؤسساتها. إلا أن نجاح هذا المسار يبقى رهناً بقدرة الحكومة اللبنانية على التعامل مع معضلة سلاح حزب الله، وبمدى استعداد إيران للقبول بتراجع نفوذها العسكري المباشر داخل لبنان.

وعليه، تُشير تطورات الشهرين إلى أن الصراع لم يعُد يدورُ حول مستقبل حزب الله بوصفه تنظيماً عسكرياً فحسب، وإنما حول موقع لبنان نفسه في النظام الإقليمي الجديد الذي بدأ يتشكل بعد الحرب، وما إذا كان سيظل جزءاً من منظومة الردع الإيرانية، أم سينتقل تدريجياً إلى نموذج ترتكز فيه الشرعية الأمنية على مؤسسات الدولة اللبنانية.

المعضلة الإسرائيلية في مذكرة التفاهم الإيرانية-الأمريكية

تضمَّنت مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إشارات صريحة وضمنية لإسرائيل وحزب الله كأطراف، إذ جاء في السطر الأول من الفقرة الأولى: «تعلن الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وحلفاؤهما المشاركون في الحرب الحالية، من خلال توقيع مذكرة التفاهم هذه، الإنهاءَ الفوري والدائم للعمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان» كما نصَّت الفقرة الثالثة عشر على أن بدء الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية مفاوضات الاتفاق النهائي، مرهون بتنفيذ بعض البنود ومنها البند الأول والاستمرار في تنفيذ هذه الإجراءات.

أبدت إسرائيل اعتراضها على مذكرة التفاهم بسبب هذه البنود ودلالتها على ما يمكن أن يذهب إليه الاتفاق النهائي من تسويات تتعارض مع مصالحها الاستراتيجية، ولكنها وجدت نفسها مضطرةً للرضوخ لضغوط الإدارة الأمريكية بالموافقة على المذكرة نظرياً، وإن كان الواقع العملي مختلفاً؛ وهو ما أدى إلى تعثر المفاوضات بسبب الاتهامات المتبادلة بخرق الاتفاق والتي كانت الجبهة اللبنانية من أبرزها. يكشف الموقف الإسرائيلي من المذكرة حجم التشابك الذي يعقّد حسابات أطراف الصراع في القدرة على التوفيق بين المصالح الاستراتيجية والاعتبارات الداخلية.

يركز هذا التقرير على العامل الإسرائيلي كمحدد لمختلف أطراف مذكرة التفاهم، وذلك من خلال ثلاثة محاور، يبحث أولها محددات الموقف الإسرائيلي نفسه من مذكرة التفاهم، ويعرج المحور الثاني على المحددات الاستراتيجية والداخلية للموقف الإيراني، ويفكك المحور الثالث على المنوال نفسه محددات الموقف الأمريكي.

أولاً: محددات الموقف الإسرائيلي من مذكرة التفاهم

عملت إسرائيل منذ هجمات السابع من أكتوبر 2023 على تغيير معادلة الردع الإقليمية والتي كانت تعتبر فيها إيران المصدر الأساسي لتهديدات الأمن القومي الإسرائيلي عبر دعم وكلائها في المنطقة؛ ولذلك اتسقت رؤية ترامب مع المصالح الإسرائيلية في إحداث تغيير شامل عبر شن حرب لإسقاط النظام الإيراني، ورغم الإخفاق في تحقيق هذا الهدف إلا أن تل أبيب استمرَّت في تصورها الاستراتيجي بالعودة إلى الحرب أو التوصل إلى اتفاق يحقق أكبر قدر من المطالب الإسرائيلية. أما داخلياً فقد بات نجاح بنيامين نتنياهو في انتخابات الكنيست المزمع تنظيمها في نهاية شهر أكتوبر المقبل مرهوناً بمدى القدرة على التمسك بالأهداف التي عمل على تحقيقها وضمن من خلالها التحالف مع اليمين المتطرف.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات مجتمعة زاوجت حكومة نتنياهو بين الاستجابة لضغوط الإدارة الأمريكية بوقف الهجمات على بيروت والدخول في مفاوضات والتوصل الى اتفاق مع الحكومة اللبنانية من جهة، ومن جهة أخرى الاستمرار في الحرب على حزب الله بجنوب لبنان والتوسع لتحقيق منطقة عازلة، وأيضا مواصلة الاعتراض على أي اتفاق لا يتسق مع مصالحها دون الدخول في صدام مباشر مع الرئيس الأمريكي وإدارته، وقد حصل نتيجةً لذلك بعض التباعد بين الحليفين تجلى في عدم إطلاع الحكومة الإسرائيلية على مجريات التفاوض وبنود مذكرة التفاهم، والانتقادات اللاذعة التي وجهت من طرف الرئيس الأمريكي ونائبه لنتنياهو وأعضاء حكومته. وهذا ما وضع نتنياهو في مأزق، فرغم موقفه السلبي من المذكرة لكنه في الوقت نفسه يرى أن الدخول في مواجهة مفتوحة مع الإدارة الأمريكية لن يخدم إسرائيل، لا سياسيًا ولا استراتيجيًا، ولهذا يفضّل احتواء

الأزمة وتأجيل التصعيد[1]. وهو الأمر الذي استغلته المعارضة الإسرائيلية التي انتقد حكومة نتنياهو بسبب تهميش كبار المسؤولين الإسرائيليين داخل أروقة البيت الأبيض، وحجب مجريات ما كان يدور خلف الأبواب المغلقة عنهم عقب التوصل إلى وقف إطلاق النار، وإقصاء الموقف الإسرائيلي بالكامل من دائرة التأثير والاعتبار. وأيضا فشلها في منع ما تضمنته مذكرة التفاهم المبرمة بين الولايات المتحدة وإيران من إضفاء شرعية كاملة على الطموحات النووية الإيرانية، وفتح الطريق أمام اتفاق نهائي قد يكون أشد سوءاً بكثير من خطة العمل الشاملة المشتركة التي أبرمها الرئيس باراك أوباما عام 2015[2].

ثانياً: محددات الموقف الإيراني من إسرائيل في مذكرة التفاهم

دخلت إيران منذ أكتوبر 2023 وصولاً إلى حرب فبراير 2026 في مرحلة جديدة بشكل كامل بعد اغتيال المرشد علي خامنئي وعدد كبير جداً من القادة العسكريين والأمنين، ومع وصول مجتبى خامنئي للسلطة وهيمنة الحرس الثوري على عملية صنع القرار، وفي ظل التهديدات الأمريكية بالغزو البري، وجرت مراجعة جذرية لمعادلة الردع السابقة بالانتقال من المواجهات غير المباشرة عبر الوكلاء إلى الانخراط المباشر والربط العضوي بين الجبهات وتحديدا الجبهة اللبنانية، وقد كانت التهديدات والضربات المتبادلة بين إيران وإسرائيل في بداية شهر يونيو 2026 أول اختبار عملي لمدى جدية الطرف الإيراني في إرساء معادلة الردع الجديدة، فمنذ وقف إطلاق النار استمرت إيران بالتوازي مع المفاوضات بوساطة باكستانية وقطرية في تحميل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية انتهاك إسرائيل لوقف اطلاق النار في الجبهة اللبنانية، ومع تقدم المفاوضات وقرب التوصل إلى التوقيع على مذكرة التفاهم شهدت هذه الجبهة تصعيداً كبيراً؛ فعندما هدد نتنياهو بقصف الضاحية الجنوبية وبيروت، وأصدر تحذيرات لسكانهما بإخلائهما، هدد في المقابل مقر خاتم الأنبياء بأنه في حال نفذ نتنياهو تهديده، فإنه يحذر سكان المناطق الشمالية والمستوطنات العسكرية في الأراضي المحتلة بضرورة مغادرتهم هذه المناطق، إن كانوا لا يريدون التعرض لأذى[3]. وبدوره أعلن الحرس الثوري، في بيان له يوم 4 يونيو 2026 أن الشرط الأساسي لقبول أي وقف لإطلاق النار في الحرب الإقليمية هو الوقف الشامل

(1) داميرماروسيتش، واشنطن بوست، إسرائيل تشعر أنها مكشوفة ونتانياهو سيدفع ثمن ذلك، (22يونيو 2026) تاريخ الاطلاع 30/06/2026: https://bit.ly/4wDjSfc

(2) Avigdor Lieberman Israel Isn't a Party to the Iran Deal – WSJ, June 22, 2026, https://on.wsj.com/4w0zo4T

(3) حساب وكالة تسنيم على تلغرام، مقر خاتم الأنبياء يحذر سكان الأراضي المحتلة، (01يونيو 2026) تاريخ الاطلاع 30/06/2026: https://bit.ly/4gulJhz

لهجمات العدو في جميع الجبهات، ولا سيما في لبنان[1]. ولكن مع ذلك شن الجيش الإسرائيلي في 7 يونيو ضربات على أهداف في الضاحية الجنوبية لبيروت، لترد إيران مباشرة باستهداف مواقع عسكرية واستراتيجية في «الأراضي المحتلة»، لتتدخل الولايات المتحدة وتنهي الاشتباك.

أقرت مذكرة التفاهم الموقعة يوم 18 يونيو بمعادلة الردع الجديدة بالموافقة على شرط إدراج الجبهة اللبنانية في مذكرة التفاهم والاتفاق مستقبلا كما سبق الإشارة. وللتأكيد مرة أخرى على هذه المعادلة أعلن مقر خاتم الأنبياء المركزي يوم السبت 20 يونيو أنه في ضوء خرق أمريكا الصارخ للاتفاق فيما يتعلق بعدم تنفيذ الفقرة الأولى من مذكرة التفاهم لإنهاء الحرب، ورداً على الانتهاك المتواصل لوقف إطلاق النار من قبل الكيان الصهيوني في جنوب لبنان، وكذلك نظراً لعدم انسحاب قوات الاحتلال من جنوب لبنان، تم إعلان إغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة. وأنه إذا استمر العدوان، فسيتم التخطيط لخطوات أخرى، واتخاذها لإجبار العدو على الوفاء بالتزاماته[2].

تؤثر الحسابات الداخلية على النظام الإيراني هي الأخرى، فرغم وجود طيف من الإيرانيين يحبذون التركيز على المصالح الوطنية حصرا دون رهنها مع أطراف خارجية بما في ذلك حزب الله اللبناني إلا أنه من ناحية أخرى فإن بنية النظام الأيديولوجية وطبيعة ولاية الفقيه، والدور الذي لعبه حزب الله في رفع تكلفة الحرب بالانخراط فيها إلى جانب الحرس الثوري جعل من النظام ملزماً أخلاقياً أمام قواعده الشعبية المنتمية إلى التيار الديني المحافظ بالدفاع ومساندة حزب الله كشريك في الحرب، ولذلك فإن التخلي عن هذا الوكيل سينعكس سلباً على السلطة الحالية، هذا فضلاً عن هيمنة الحرس الثوري الذي تربطه وشائج قوية جدا بالحزب الذي يُعد أحد أذرع فيلق القدس التابع له. من هذا المنطلق تجد القوى المدنية في النظام، نفسها مجبرة على الاستجابة للضغوط التي تمارسها القوى المحافظة في البرلمان والشارع عبر الاحتجاجات بالالتزام بالشروط المعلن عنها من طرف الحرس الثوري لأي اتفاق مع الولايات المتحدة ومن بينها إدراج الجبهة اللبنانية في الاتفاق.

ثالثاً: محددات الموقف الأمريكي من إسرائيل في مذكرة التفاهم

أربكت نتائج الحرب الموقف الأمريكي بعدما تجاوز النظام الإيراني الصدمة الأولى وتمكن من رفع تكلفة الحرب من خلال الهجمات الصاروخية وغلق مضيق هرمز، وقد باتت إدارة ترامب أمام خيارين إما

(1) موقع وكالة مهر، الحرس الثوري: على العدو أن يوقف هجماته على الشعب اللبناني فورًا، (04 يونيو 2026) تاريخ الاطلاع 30/06/2026: https://bit.ly/4e4CdtM

(2) حساب قناة شرق – تلغرام، إغلاق مضيق هرمز، (20 يونيو 2026) تاريخ الاطلاع 30/06/2026: https://bit.ly/4vX-KmrH

مواصلة الحرب بما في ذلك الغزو البري إلى غاية إسقاط النظام وهو السيناريو الذي يتطابق مع المصالح الإسرائيلية رغم ما يتضمنه من مخاطر وتكلفة كبيرة دون جزم بالنتائج؛ علما أن هذا الخيار يرفضه الرئيس دونالد ترامب وأعابه كثيراً على الرؤساء السابقين. أما الخيار الثاني فهو الدخول في مفاوضات والتوصل إلى اتفاق رغم ما يتضمنه ذلك من تنازلات تقدم لإيران سواء في الملف النووي أو البرنامج الصاروخي أو معادلة الردع الجديدة والتي تعترض عليها إسرائيل كليا وخاصة مسألة وحدة الساحات التي سبق لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن تفاخر بالقضاء عليها.

طغت في خضم هذه الحسابات الدقيقة الاعتبارات الداخلية على الموقف الأمريكي من إسرائيل، إذ وجهت انتقادات للإدارة الأمريكية بعجزها عن كبح السلوك الإسرائيلي الذي هدد بانهيار وقف إطلاق النار بسبب الاستمرار في شن الهجمات على لبنان، وأيضا عدم التوصل إلى اتفاق نتيجة الشروط الإسرائيلية. دفعت هذه الاتهامات الرئيس دونالد ترامب للتصريح بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لن يكون أمامه أي خيار سوى قبول أي اتفاق تتوصل إليه الولايات المتحدة مع إيران، مشدداً على أن القرار النهائي بيد واشنطن وحدها[1]. ورغم التقارير التي أفادت بمنع ترامب لنتنياهو هجوما موسعا كان مقررا ضد حزب الله إلا أن ذلك لم يحصل، وقد تعددت تفسيرات التعنت الاسرائيلي من بينها أن إسرائيل قامت بهذا الإجراء بهدف تخريب مسار المفاوضات الإيرانية-الأمريكية. أو أنه يوجد نوع من تقسيم العمل بين أمريكا وإسرائيل. بأن يكون الهجوم جزءًا من الدبلوماسية القائمة على الضغط. أو أن الهدف الرئيسي للهجوم كان اختبار الحسابات الاستراتيجية لإيران[2]. وقد ترجح الفرضية الثانية والثالثة، وحتى وإن كانت الأولى صحيحة إلا أنها فشلت في تحقيق هدفها.

ومن المرجح أن يزيد تأثير الحسابات الداخلية على الرئيس الأمريكي المقبل هو الآخر على انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي في شهر نوفمبر، والذي سيكون في مأزق لا يختلف كثيرا عن مأزق نتنياهو، إذ يتوجب عليه التوفيق بين الاتجاه التقليدي في الحزب الجمهوري المتحفظ على مضمون الاتفاق مع إيران والذي يمكن أن تستند عليه إسرائيل في الضغط على الإدارة الأمريكية، وبين الاتجاهات المتزايدة داخل حركة ماقا لنجعل أمريكا عظيمة مجددا والتي تطالب بمراجعة العلاقة التحالفية مع إسرائيل وتشكك في أهداف الحرب على

(1) فايننشال تايمز، ترامب: نتنياهو سيكون «مضطراً» إلى قبول أي اتفاق مع إيران، (07 يونيو 2026) تاريخ الاطلاع :30/06/2026 https://bit.ly/4xb8iZP

(2) موقع نور نيوز، ثلاثة سيناريوهات لتحليل الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة في المنطقة، (09 يونيو 2026) تاريخ الاطلاع :30/06/2026 https://bit.ly/3S9NDVN

إيران؛ وبالتالي تدفع باتجاه التوصل لاتفاق شامل.

الخلاصة:

تجدُ إسرائيل نفسها عاجزةً على التوفيق بين مختلف مصالحها الاستراتيجية، ولكن التراتبية تدفعها إلى المحافظة على الدعم الأمريكي الذي يعتبر المحدد الاستراتيجي الأول، ويمكنها التعبير عن امتعاضها من أي اتفاق لا يتضمن تقويض قوة إيران النووية والصاروخية؛ لأنه على أهميته يبقى أقل خطورة، ولكن معادلة الردع الجديدة التي تمنح قوةً لحزب الله، فمن الأرجح أن تستمر تل أبيب في تقويضها لأنها أولوية بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي.

وعلى الطرف الآخر تعمل إيران على فرض معادلة جديدة تربط فيها بين مضيق هرمز الذي توظفه لأول مرة وبين الصراع في لبنان بين حزب الله وإسرائيل في ظل هيمنة الحرس الثوري، في خضم هذه التحولات تعمل الإدارة الأمريكية على إعادة فتح مضيق هرمز وفق المعادلة السابقة للحرب، مع تقديم تنازلات للطرفين الإيراني والإسرائيلي؛ وهو ما يُنذر بمزيد من التصعيد الذي يُفضي بأحد الأطراف أو كلها لتقديم تنازلات.

تقرير الحالة الإيرانية

مايو ويونيو 2026

WWW.RASANAH-IIIS.ORG